بروتوكول بورت اوف سبين وتداعياته على الخلاف الفنزويلي الغياني حول إقليم إيسيكوبيو ١٩٦٩–١٩٧٩

م.د. وليد سامي فارس
المديرية العامة للتربية في البصرة

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٨/٣١
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٩/٢١

الملخص

يتناول البحث النزاع الحدودي بين فنزويلا وغيانا بشأن إقليم إيسيكوبيو خلال المدة ١٩٦٩–١٩٧٩، اذ تدعي فنزويلا أن الإقليم اقتطع منها ظلماً بموجب قرار التحكيم عام ١٨٩٩، في حين تعتبره غيانا جزءاً من أراضيها السيادية. تصاعدت التوترات في سبعينيات القرن العشرين، خصوصاً بعد استقلال غيانا عام ١٩٦٦، ما دفع الطرفين للدخول في مفاوضات برعاية دولية، خلص البحث إلى أن النزاع ظل دون حل جذري رغم الجهود الدبلوماسية، وأوصى باللجوء إلى محكمة العدل الدولية وتغليب الحوار السلمي.

الكلمات المفتاحية: غيانا، إقليم إيسيكويبو، التحكيم، النزاع، الحدود، فنزويلا .

The Port of Spain Protocol and its implications for the Venezuelan-Guyanese dispute over the Essequibo Territory 1969–1979

Lecturer Dr. Walled Sami Fairs
General Directorate of Education in Basra Governorate

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

Abstract

This research addresses the border dispute between Venezuela and Guyana over the Essequibo region during 1969–1979. Venezuela claims the territory was unjustly taken under the 1899 arbitration award, while Guyana regards it as part of its sovereign land. Tensions intensified during the 1970s, especially after Guyana's independence in 1966, prompting both parties to enter internationally mediated negotiations. The study concludes that the dispute remained unresolved despite diplomatic efforts and recommends resorting to the International Court of Justice and prioritizing peaceful dialogue.

Keywords: Guyana, Essequibo Region, Arbitration, Dispute, Boundaries, Venezuela.

المقدمة

شكلت النزاعات الحدودية عبر التاريخ ظاهرة سياسية في طبيعة العلاقات الدولية، انعكست في جوهرها صراعاً بين الدول، وتقاطع المصالح الاستراتيجية، مع تراكم الارث الاستعماري الذي رسم حدوداً لم تراعي الحقائق التاريخية، ولا الجغرافيا، ولا الهوية القومية، وفي هذا السياق عد النزاع الحدودي بين جمهورية فنزويلا وجمهورية غيانا حول إقليم إيسيكوبيو من أبرز النماذج المعبرة عن طبيعة هذه الخلافات، إذ مثل هذا النزاع امتداداً لتناقضات تاريخية تعود إلى القرن التاسع عشر، حين تداخلت مطامع القوى الاستعمارية الكبرى، وتحديداً البريطانية، مع بدايات تشكل الدولة الفنزويلية الحديثة.

وإذا كان أصل النزاع قد بدأ مع صدور قرار التحكيم لعام ١٨٩٩م الذي منحت بموجبه لجنة تحكيم دولية الإقليم محل النزاع إلى غيانا البريطانية، فان المدة الممتدة من عام ١٩٦٩م إلى عام ١٩٧٩م قد شهدت تطورات اضافت على النزاع أبعاداً جديدة، اتسمت بتصاعد الخطاب القومي الفنزويلي، وتنامي التحركات الدبلوماسية، وتعدد مسارات المواجهة والضغط السياسي، في ظل تحولات إقليمية ودولية شديدة الحساسية، ولاسيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من اجل استعادة أراضي هذا الإقليم الغني بالموارد.

أصبح إقليم إيسيكوبيو الذي يشكل أكثر من نصف مساحة غيانا، ويزخر بثروات معدنية ومائية واستراتيجية كبيره محوراً لصراع لا يقتصر على مطالبة إقليمية بالسيادة، بل كان يتعداه إلى صراع على الهوية السياسية والاقتصادية في شمالي القارة الامريكية الجنوبية، التي أصبحت في تلك المدة ميداناً لتنافس نفوذ القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة وكوبا والاتحاد السوفيتي، في إطار توازنات الحرب الباردة.

إن هذا البحث يسعى إلى دراسة طبيعة النزاع الفنزويلي الغياني حول إقليم إيسيكوبيو للمدة ١٩٦٩-١٩٧٩، من خلال تتبع جذوره التاريخية، وتحليل المواقف الرسمية، ومتابعة تطورات المشهد مع اعطاء اهتمام خاص بالدور الذي لعبته المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، في احتواء الأزمة ومحاولة دفع الأطراف نحو التسوية السلمية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه لا يعالج فقط خلاف حدودي بين دولتين متجاورتين، بل يمثل نموذجاً حياً للصراع بين اثار الاستعمار وحدود الدول الوطنية الحديثة، ويعكس كيف يمكن للتاريخ والجغرافيا أن يتحولا إلى أدوات في معركة السيادة وتوازن القوى في المحيط الدولي والإقليمي. وتطلبت

مقتضيات البحث تقسيمة الى أولاً مقدمات توقيع برتوكول بورت اوف سبين وثانياً توقيع بروتوكول بورت اوف سبين وثالثاً العلاقات الفنزويلية مع غيانا إثر توقيع البروتوكول حتى عام ١٩٧٩.

أولاً: مقدمات توقيع بروتوكول بورت اوف سبين (Port of Spain Protocol)

كانت احدى اهم القضايا التي هيمنت على السياسة الخارجية الفنزويلية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر هو النزاع الحدودي بينها وبريطانيا العظمى اعتباراً من العام ١٨٨٤م مع اكتشاف مناجم الذهب في منطقة النزاع [١] ، ظلت فنزويلا تستنكر باستمرار قرار التحكيم الصادر عام ١٨٩٩م ، والذي تم فيه ترسيم الحدود القائمة بينها وجمهورية غيانا Guyana باعتباره باطلاً، لأنه كان نتيجة تسويه بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، نفذت من أجل انتزاع أراضي اقليم ايسكيوبيو Essequibo[٢] ، عندما أصدر قرار التحكيم دون مراعاة للموقف الفنزويلي ، واثر قرار التحكيم على الأراضي الواقعة إلى الغرب من نهر أيسيكوبيو [٣] ، وحسب وجهة النظر الفنزويلية فأن هدف القرار هو نزع الملكية الفنزويلية ، وذلك عندما قدم الممثلون البريطانيون خرائط مزيفة للأراضي المطالب بها امام المحكمة، وهم في النهاية من رسموا الخط الحدودي بين الدولتين [٤] . وكانت مصلحة بريطانيا في ذلك ادراكها المبكر لأهمية هذا الإقليم اقتصادياً والثروات الكامنة فيه .

عادت قضية التحكم إلى الواجهة من جديد، بعد نشر وثيقة لأحد محامي الدفاع يدعى سيفرو ماليت بريفوست (Severo Mallet Prevost) [٥] بعد وفاته في عام ١٩٤٩م ،أذ وصف بأن ما جرى في عام ١٨٩٩م قد افتقد إلى الشرعية ،واشار أن القاضي الروسي منحاز إلى البريطانيين في قراره [٦] ، فضلاً عن ذلك أعطى التوجه الديمقراطي والعمل بها عبر اختيار الحكومات في فنزويلا منذ عام ١٩٥٨م، سياسة جديدة فيما يتعلق بالحدود مع غيانا البريطانية ، تضمنت البحث عن دليل لدعم مطالب فنزويلا , ترافق ذلك مع قيام الرئيس رومولو بيتانكورت (١٩٥٨-١٩٦٣م) (Romulo Betancourt) [٧] بالمطالبة بحقوق بلاده ، وناشد الولايات المتحدة الامريكية بمساعدتها ، عندما أكد على أن مقاطعة ايسيكوبيو قد سلبت من بلاده منذ عام ١٨٩٩م في جلسة التحكيم التي عدها باطلة [٨] . باعتبار الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى وعلاقتها جيده مع فنزويلا وبالتالي مواجهة الموقف البريطاني المساند لغيانا .

كان من المسلم به وعلى نطاق واسع، أن قبول فنزويلا بقرار التحكيم عام ١٨٩٩م قد حسم النزاع الحدودي مع غيانا البريطانية بشكل دائم، لكن وحتى وقت متأخر من عام ١٩٤١م، ظل الفنزويليون متمسكون بأن الحدود مع غيانا قد حددت جيداً واعتبرت قضية مغلقه، ولكن وكما اسلفنا وبعد وفاه الحقوقي ما ليت بري فوست، نشرت مذكرته عام ١٩٤٩م، وكان الحقوقي الامريكي في

لجنة الحدود التي انشاتها الولايات المتحدة عام ١٨٩٦م واشار فيها إلى أن قرار المحكمة جاء نتيجة صفقة سياسية بين بريطانيا وروسيا, وأدعى بريفوست أن القانونين الامريكيين في المحكمة والذين رشحتهم فنزويلا، فضلوا منح فنزويلا المزيد من الأراضي، لكن مورست عليهم ضغوط من أجل تفادي مثل هذا الحكم[٩]، وصرح بريفوست أن رئيس المحكمة والقانونيين الذين رشحتهم بريطانيا كانوا يغشون, وأن تطوير امريكا اللاتينية سيتعرض إلى العرقلة إذا صدر قرار سلبي تجاه بريطانيا العظمى[١٠].

فحص المؤرخ الامريكي كليفتون تشاليد (Clifton Child) عام ١٩٤٩م سجلات المحكمة والمراسلات بين لندن وسانت بطرسبورغ ونيويورك خلال مدة التحكيم , وخلص إلى عدم وجود أي وثيقة يمكن اعتبارها إشارة على عقد صفقة بين بريطانيا وروسيا ، والذي اشتبه فيها السيد ماليت بيرفوست ، وعلى العكس من ذلك فان هناك مؤرخ امريكي أخر هو وليام كوين دينيس (William Colin Dennis) قد أيد مذكرة بيرفوست , وفي النهاية أعتبر أن قرار التحكيم ١٨٩٩م صالحاً ، لكنه في الوقت نفسه شدد على ان الاساليب السياسية يجب حظرها من اساليب التحكيم في المستقبل[١١] . ويبدو للباحث ان وليام كوين قد أقر وبشكل غير مباشر بوجود دوافع وتدخلات سياسية وراء قرار التحكيم .

حاولت فنزويلا ومن خلال تقديم مذكره إلى الامم المتحدة في شباط عام ١٩٦٢م , خلال دورتها السادسة عشر، اعلنت فيها عدم الاعتراف بوثيقة التحكيم , وسعت إلى استحصال توجيه من الامم المتحدة من أجل اجراء محادثات مع بريطانيا من أجل اعادة الحق الفنزويلي، رفضت بريطانيا تلك المحاولات وعرقلت الخطوة الفنزويلية ويبدو بسبب نفوذها داخل المنظمة الدولية ، مما دفع فنزويلا إلى الاعلان في تشرين الثاني عام ١٩٦٢م لعدم اعترافها بأي أثر قانوني لقرار التحكيم ، وعلى أثر ذلك اتفق ممثلو بريطانيا وفنزويلا على تشكيل لجنة مشتركة من أجل فحص وثائق التحكيم عام ١٨٩٩م بحثا عنً ادله متعلقة بادعاءات فنزويلا [١٢]

وفي الوقت الذي تولى فيها راؤول ليوني(Raoul Leoni) [١٣] مقاليد الرئاسة في فنزويلا عام ١٩٦٤م – ١٩٦٩ جرت الانتخابات الرئاسية في غيانا البريطانية في كانون الاول عام ١٩٦٤م ، وكانت فنزويلا قد رفضت اقتراح خط الحدود الواقعة إلى الغرب من نهر ايسيكوبيو ، وظلت تناشد الولايات المتحدة الامريكية المساعدة ، وفي نهاية القرن التاسع عشر تجاهلت الولايات المتحدة عروض المساعدة والوساطة التي قدمت اليها في ذلك الوقت، لأنها كانت مهتمة بشكل اساسي في تطوير القناه العابرة للقارات في قناه بنما (Panama Canal) [١٤], لكنها حثت الاطراف على

التحكيم في النزاع [١٥] ، واعتبرت الولايات المتحدة ان تدخلها بهذا الشكل بمثابة طريقة لتأكيد هيمنتها على المنطقة [١٦] .

أصبحت مذكره بيرفوست الدافع القوي لفنزويلا لإعادة مطالبها بمنطقة ايسيكوبيو، واصرت الحكومة الفنزويلية على أن المذكرة يجب أن تبطل قرار التحكيم لعام ١٨٩٩م بموجب القانون الدولي[١٧]، وتزامن نشر المذكرة مع اكتشاف احتياطات كبيره من الموارد المعدنية مثل الحديد والنفط والمنغنيز في غيانا، كما كانت هناك رواسب ضخمة من النفط، وفي النهاية كانت المذكرة وسيلة قدمها السياسيون من اجل تحفيز الشعب الفنزويلي للمطالبة بايسيكوبيو [١٨].

فسرت فنزويلا من جانبها الالتزام الذي يقع على البلدين هو التفاوض على حلول مرضية من أجل تسويه عملية، بعد أن تم الاعتراف بأن ترسيم الحدود قد أفتقر إلى الشرعية، بينما طالبت غيانا بدليل قانوني واحد بخصوص اثبات بطلان قرار التحكيم، فيما اكدت فنزويلا على أن هناك عدة حلول سياسية ضرورية عبر مفاوضات تجري بين الطرفين تضمن اتفاقاً بينهما يعدل الوضع الراهن للسيادة في المنطقة الخاضعة للمطالبة أو جزء منها، منذ العام ١٩٦٢م قدمت فنزويلا مطالبها وبصورة رسمية إلى الامم المتحدة[١٩].

ومع وصول راؤول ليوني إلى كرسي الرئاسة تواصلت الجهود إذ اعلن في أيار ١٩٦٤م عن مراجعة لجنة من الخبراء للأطراف الثلاثة المعنية ، فيما يتعلق بكل ما ورد في قرار التحكيم لعام ١٨٩٩م ، وقررت فنزويلا تشكيل لجنة في تموز من العام ١٩٦٤م من الوزارات المعنية بمسألة الحدود مع غيانا البريطانية , وبعد عدة أشهر من العمل الاستقصائي، قدمت تلك اللجنة الاستشارية في ٢٤ تشرين الثاني تقريراً إلى حكومتي بريطانيا وغيانا البريطانية , كدليل على بطلان قرار التحكيم ، والذي جرد فنزويلا عن جزء كبير من اراضيها , واشار التقرير إلى القيود التي فرضت على فنزويلا بموجب معاهدة ١٨٩٧م ، من بينها أن يتم تمثيلها من قبل طرف ثالث ، وكان هذا الطرف هو الولايات المتحدة الامريكية وعلى حساب حقوق فنزويلا [٢٠] .

وبسبب ظروف العلاقات بين المعسكرين الغربي والشرقي طلبت فنزويلا من الولايات المتحدة المشاركة أو الدعم في سبيل الحفاظ على الاوضاع بين البلدين، من اجل مصالحها والحفاظ على الأمن في القارة اللاتينية، وكذلك تجنباً للأثار المترتبة على التغيير في الوضع السياسي والعسكري في مناطق خارج السيطرة الفنزويلية [٢١].

بدأت فنزويلا في تقديم عروض إلى الحكومة البريطانية من اجل التعاون في التنمية المشتركة لمنطقه غرب ايسيكوبيو، وأن يتم أدارة المنطقة بشكل مشترك، وتوفير طوق أمني في منطقه الحدود،

رفضت وزارة الخارجية البريطانية مناقشة التنمية المشتركة حسب الاقتراح الفنزويلي، بحجة أن النزاع الحدودي قد تمت تسويته بموجب قرار التحكيم في عام ١٨٩٩م، وانه لا يمكن إعادة فتح الموضوع بناءاً على كلمة المحامي الامريكي ومن بعد وفاته [٢٢].

بعد أن أصبح فوربس بورنهام Forbes Burnham [٢٣] رئيساً لوزراء المستعمرة البريطانية بعد فوزه بفارق ضئيل على رئيس الوزراء السابق تشيدي جاغمان Cheddi Jagan[٢٤] في الانتخابات التي جرت في كانون الاول عام ١٩٦٤م , سعى خلالها بورنهام إلى التغلب على الانقسامات الخطيرة التي سببتها الاضطرابات العرقية العنيفة التي حدثت بين عامين ١٩٦٢ – ١٩٦٤م، وجاء دعمه السياسي الرئيس من قطاع الاعمال والعمال المعتدلين , ومن السكان الزنوج , بلغ عمره عند انتخابه ٤٧ عاما، ومنذ انتخابه لمدة اربع سنوات كرس كل جهده لتوطيد سلطته والسعي من أجل أعادة الاستقرار السياسي الداخلي ، على الرغم من احتمال حدوث اضطرابات داخلية ،ومشاكل التهديدات الخارجية من فنزويلا ، لاسيما بعد ان طورت غيانا اتصالاتها البطيئة مع جيرانها من اللاتينيين، لكن النزاع الحدودي مع فنزويلا أعاق هذا الاتجاه ، إذ طالبت فنزويلا بـ ٥٥,٠٠٠ ألف ميل مربع اي حوالي ٦٠% من مساحة غيانا [٢٥] .

ضغطت الولايات المتحدة الامريكية على فنزويلا والتي كانت حليفاً قوياً لها ضد المد والدعاية الشيوعية ، من أجل تجديد مطالبها تجاه أراضي ايسيكوبيو الغربية، وفي الوقت نفسه حرضت على الاضطرابات في غيانا من خلال وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A) والمناهضين لحكومة حزب الشعب في غيانا ذات التوجه المعادي للولايات المتحدة الامريكية، وشنت عليها هجمات لاذعه ومعاديه للشيوعية من قبل الحكومتين البريطانية والامريكية ، فيما كان التهديد القادم من فنزويلا يهدف إلى اثارة الخوف بين المواطنين في غيانا حتى يتم التأثير عليهم لاختيار حكومة من شانها كسب تحالف امريكي – بريطاني ضد أي عدوان قادم من قبل فنزويلا ، ويمكن الاعتماد على التحالف الامريكي البريطاني لمنع أي مخططات عدوانيه من قبل فنزويلا [٢٦] .

ونتيجة للاضطرابات المناهضة للحكومة للمدة من عام ١٩٦٢ – ١٩٦٤م، رأت الحكومة البريطانية تأجيل استقلال غيانا البريطانية حتى يتم تشكيل حكومة مناسبة لمصالح الولايات المتحدة الامريكية، وفي كانون الأول عام ١٩٦٤م ومن خلال نظام انتخابي نسبي التمثيل وبائتلاف بين حزب الشعب والجبهة المتحدة، فاز حزب الشعب بأعلى نسبة من الاصوات بحوالي ٤٦%، وبعد عام ونصف وفي عام ١٩٦٦م، منحت غيانا البريطانية الاستقلال وأصبحت تعرف رسمياً باسم غيانا [٢٧].

كانت الحكومات الفنزويلية طوال المدة، معادية إلى الحكومة في غيانا ووصفتها بالشيوعية، في المقابل كانوا على علاقة جيدة مع المعارضة المعادية للشيوعية، وخلال الحملات الانتخابية في عام ١٩٦٤م، ارسلت فنزويلا لوازم الدعاية الانتخابية على شكل مطبوعات وملابس عليها شعارات لأنصار المعارضة [٢٨].

لم يتوقف الأمر عند الدعاية الانتخابية، بل كانت هنالك تقارير متواصلة عن وصول اسلحة ومتفجرات من بينها قنابل يدوية امريكية الصنع عن طريق فنزويلا لصالح أنصار المعارضة السياسية في غيانا خلال مدة العنف السياسي، وبمساعدة وكالة المخابرات الامريكية للتخلص من حكومة جاغمان، وبالتالي مع ظهور كوبا ثانية في نصف الكره الارضية [٢٩]، ومع الاطاحة بحكومة حزب الشعب في كانون الاول ١٩٦٤م، ترك الامر للحكومة الائتلافية الجديدة لبدء حوار مع فنزويلا حول مطالبها الاقليمية المتجددة [٣٠].

دفعت غيانا رغبة فنزويلا في الاستيلاء على أراضي الإقليم ومن خلال نيلها الاستقلال، بالمقابل دعمت فنزويلا استقلال غيانا ويبدو ان سبب ذلك ان تواجهها كدولة مستقلة من دون رعاية بريطانية كدولة مستعمره ، لكنها عارضت في الوقت نفسة أن تكون منطقة ايسيكوبيو جزءا من اراضي غيانا المستقلة [٣١]، ودعم الكونغرس الفنزويلي السياسة الفنزويلية بشأن النزاع الحدودي مع غيانا البريطانية، ودعم في الوقت نفسه دون تحفظ استقلالها ودمجها في الحياة الديمقراطية [٣٢].

مع تولي بورنهام لمنصبه كرئيس للوزراء زار فنزويلا للمده ١١ و ١٢ كانون الثاني ١٩٦٥م ، واجتمع مع الرئيس ليوني ومسؤولين أخرين في الحكومة الفنزويلية ، وناقشوا الأمور المتعلقة بالتجارة والتنمية ، ونتيجة لهذه الزيارة وصلت بعثة تجارية فنزويلية إلى غيانا البريطانية في شباط ، وافتتح معرض صناعي في المستعمرة البريطانية وبرعاية فنزويلية , وتوثقت العلاقات أكثر بين الطرفين بعد تلك الزيارة عندما وصل فريق طبي فنزويلي متخصص في شباط من العام نفسه إلى غيانا البريطانية لتقديم الخدمات الصحية ، وارسلت الحكومة الفنزويلية الكثير من الادوية لتوفير العلاجات للمرضى في المستشفيات في غيانا ، وكان من الواضح أنه مع تطور العلاقات بين البلدين ، عقب الزيارة جرت محادثات سرية لتسوية قضية الحدود ، لكن جهود بورنهام من أجل قيام فنزويلا بسحب مطالبها في اقليم ايسكيوبيو اثبتت فشلها ، فيما واصلت فنزويلا اقتراح التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة ، واصرت على عقد اجتماعات على المستوى الوزاري ، على الرغم من فشلها بعد اجراء مزيد من فحص الوثائق في تقديم دليل رسمي يدعم ادعائها بأن قرار التحكيم عام ١٨٩٩م كان باطلاً ، وكان موقف حكومة غيانا هو أن قضية الحدود والتعاون الاقتصادي يجب ان يبقى منفصلاً [٣٣] .

اعلنت وزارة الخارجية الفنزويلية في تموز ١٩٦٥م أنها ستتولى ملف المطالبة بإقليم ايسيكوبيو وحتى عودة المنطقة المتنازع عليها , وفي ٣٠ أب من العام نفسه اعلنت فنزويلا انها وبريطانيا تبادل متزامن تقارير حول أراضي غيانا البريطانية التي تطالب بها ، ومع ذلك رفضت بريطانيا ادعاءات الحكومة الفنزويلية ، واحده من المخاوف التي استمرت في الظهور عام ١٩٦٥م ، هي مشاركة الولايات المتحدة الامريكية بشكل غير مباشر في هذه القضية ، ففي ١١ أيلول ورد أن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية قد بدأتا مفاوضات سرية من أجل الحفاظ على الحدود الحالية لغاينا البريطانية , والتي تضم جزءاً من الأراضي التي تطالب بها فنزويلا ، ومع ذلك وبعده ثلاثة ايام أعلن موريس أم برنباوم (Maurice M.Bernbaum) سفير الولايات المتحدة الامريكية في فنزويلا ، أنه لا يوجد اتفاق بين حكومته وبريطانيا بهذا الخصوص [٣٤] . وبالتأكيد كان من الطبيعي ان يصدر مثل هذا التصريح الأمريكي مراعاة لتوازن العلاقة مع الطرفين البريطاني والفنزويلي.

وفي ١٨ ايلول ظهرت معلومات اخرى اكدت فنزويلا خلالها أنها تحققت من أن الولايات المتحدة الامريكية لم تعرض أي دعم لغيانا البريطانية ، وفي ٤ كانون الاول ١٩٦٥م ، سافر وفد من وزارة الخارجية الفنزويلية إلى العاصمة البريطانية لأجراء محادثات متفق عليها بين الطرفين ، وعقدت خلال يومين ٩ و ١٠ من أجل التوصل إلى حل للمشكلة ، رفض وفد الحكومة الفنزويلية تقارير الخبراء البريطانيين لكثرة عيوبها من حيث الشكل والجوهر ، والتي دفعت حتى الحكومة البريطانية إلى التأكيد على أن هذا التقرير لا يمثل رأي الحكومة البريطانية بشأن النقاط المتنازع عليها ، فضلاً عن ذلك أن التقرير لم يستجب للمقترحات الفنزويلية المتعلقة بالخرائط الاصلية التي قدمتها بريطانيا إلى المحكمة في عام ١٨٩٩م ، وعدم الرد على جزء كبير من الوثائق التي قدمتها فنزويلا , أثر ذلك غادر الوفد بهدف الاجتماع مرة أخرى في مكان محايد ، واختيرت مدينة جنيف مكاناً وشباط ١٩٦٦م موعداً للاجتماع المقترح ، جوهر الاجتماع مناقشة مطالب فنزويلا مقابل الاعتراف باستقلال غيانا [٣٥] . لان فنزويلا حتى ذلك الوقت لم تعترف باستقلال غيانا .

وبينما كان استعدادات الاجتماعات الوزارية، أصدر كونغرس فنزويلا في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٦٥م قراراً نص على قيام الحكومة الوطنية لحماية المصلحة الوطنية العليا والدفاع عنها، أمام حكومة بريطانيا العظمى والعمل على استعادة أراضي ايسيكوبيو من غيانا، والتي انتزعت ظلماً من فنزويلا بموجب قرار التحكيم الصادر عام ١٨٩٩م [٣٦].

كان الهدف من مؤتمر جنيف هو تبادل الآراء والمقترحات من أجل تسويه الخلاف عملياً، وفي هذه الاثناء أطلقت في فنزويلا حملة في وسائل الاعلام عند معرفتهم بتاريخ استقلال غيانا البريطانية، من أجل دعم مطالب فنزويلا الاقليمية، وزعموا في الوقت نفسه الترحيب باستقلال جارتهم، وفي غيانا

نفسها اثارت فنزويلا بشأن هذه القضية الوطنية الحساسة مشاعرهم بضرورة العمل بشكل مشترك تجاه هذه المسألة [٣٧].

مع تصاعد الاستعدادات نحو عقد مؤتمر جنيف ، اعربت الحكومة الفنزويلية عن مخاوفها بشأن بعض التصريحات المنسوبة إلى مسؤولين بريطانيين، عبرت فنزويلا عن هذه المخاوف من خلال مذكرة دبلوماسية في ٤ شباط ١٩٦٦م من وزارة الخارجية إلى السفارة البريطانية في كراكاس، اشتكت المذكرة من تصريحات المسؤولين البريطانيين لان مؤتمر جنيف يناقش مطالب فنزويلا بمنطقة ايسيكوبيو، وأن تلك التصريحات تتناقض مع التزام بريطانيا وفقاً لتفاهمات لندن السابقة ، والتي قلت التزام البحث عن حلول مرضيه لتسوية العملية للنزاع ، والذي يهدد بقطع العلاقات الودية بين فنزويلا وبريطانيا وغيانا البريطانية، وطلبت فنزويلا تفسير من الحكومة البريطانية بأن اجتماع جنيف سيناقش النقاط المتفق عليها ، ردت الحكومة البريطانية في ٨ شباط ومن خلال مذكرة دبلوماسية سلمت من قبل السفارة البريطانية في كراكاس إلى وزارة الخارجية الفنزويلية ، اوضحت المذكرة البريطانية، أنه لم يدلي أي مسؤول بريطاني بالبيان الذي ورد في المذكرة الفنزويلية ، وأن نقاط اجتماع جنيف بقيت كما هي [٣٨].

زاد التوتر في العاصمة كاركاس في اليوم الذي افتتح فيه مؤتمر جنيف ١٧ شباط، إذ كانت هنالك طلبات لمصادرة الممتلكات البريطانية في فنزويلا إذا لم يتم الاعتراف بالمطالب الفنزويلية، افادت الانباء في كراكاس أن نواب الولايات طالبوا بمصادره جميع الممتلكات البريطانية إذا لم يتم الاعتراف بالمطالب الإقليمية لبلادهم، فضلا عن ذلك وقع رؤساء الولايات الفنزويلية في اليوم نفسه إعلان طالبوا فيه الحكومة بالنظر في فرض عقوبات اقتصادية على بريطانيا في حال فشل المؤتمر [٣٩].

عقد مؤتمر جنيف حسب الموعد المقرر في ١٧ و١٩ شباط ١٩٦٦م، بحضور وفود من غيانا البريطانية وفنزويلا، واستمرت المناقشات خلال يومي المؤتمر وتبادلوا فيه العديد من الاقتراحات وحل الخلافات، وانتهت اعمال المؤتمر بالتوقيع على الوثيقة التي اصبحت تعرف باتفاقية جنيف [٤٠].

ومع اختتام المؤتمر في ١٩ شباط وقعت اتفاقية ثلاثية الاطراف بين فنزويلا وبريطانيا وايرلندا وبالتشاور وموافقه حكومة غيانا بالنظر لقرب استقلالها، هدفها تعليق أي جدل ناشئ من الخلاف مع فنزويلا حول قرار التحكيم عام ١٨٩٩م ، وإيجاد حل ودي وبطريقه مقبولة لدى الطرفين ، من خلال اجراء سياسي ثنائي والبحث عن حلول مرضية وعملية عن طريق لجنة مختلطة مكونة فقط من ممثلين عن فنزويلا وغيانا ، فضلاً عن دوافع تشكيل اللجنة ومدة عملها ، كما أن الاتفاقية شكلت

الاساس للمضي قدماً في المفاوضات إذ لم تتوصل اللجنة المختلطة إلى ترتيب لحل الخلاف بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الامم المتحدة [٤١] .

نصت المادة الخامسة من اتفاقية جنيف على الالتزام بأن أي عمل أو نشاط سيتم تنفيذه خلال مدة سريان هذه الاتفاقية لا تشكل اسباباً لتأكيد أو دعم إفكار أو نشاء حقوق سيادية في أراضي غيانا او فنزويلا ، الا عندما تكون هذه الاعمال أو الانشطة نتيجة اتفاق يتم التوصل اليه بين الطرفين، واتفقت الحكومات المعنية على تقديم نص الاتفاقية إلى الامين العام للأمم المتحدة يوثانت[٤٢] U Thant[٤٣] من أجل الاحتفاظ بها كوسيلة لتسويه الخلاف الذي هدد العلاقات بين الجارتين[٤٤] ، من جانبه صوت الكونغرس الفنزويلي بالموافقة على الاتفاقية في نيسان عام ١٩٦٦م [٤٥] .

اعقب مؤتمر جنيف مناقشات سياسية مكثفه حول تفسير نطاق الاثار المترتبة على الالتزام به ، اعتبرت حكومة فنزويلا الاتفاقية بمثابه اعادة فتح قضيه النزاع الحدودي ، وانه ستتم اعادة النظر في قرار عام ١٨٩٩م ، لكن هذا الموقف سرعان ما دحض من قبل حكومتي غيانا وبريطانيا اللتان اصرتا على أن الغرض من الاتفاقية ليس الغاء قرار عام ١٨٩٩م أو مراجعته ، وان الاتفاقية لا تنص على أي شرط مسبق أو أتخاذ موقف بشأن أي نوع من المطالبات الاقليمية ، وان الاتفاق كان شرطاً مسبقا بين فنزويلا وبريطانيا فرض على غيانا كشرط للاعتراف باستقلالها ، لكن من زاوية أخرى أعتبر أن الاتفاق قدم لفنزويلا اساس قانوني للمزيد من الضغط بشأن مطالبها الاقليمية ، وأن حكومة غيانا تعهدت على انها وبمجرد استقلالها ستتصرف مع فنزويلا للبحث عن حل للنزاع ، وان غيانا ستتمتع باعتراف دولي بعد أن قدم الاتفاق إلى الامم المتحدة ويكون أمينها العام وكيلاً على الاتفاق [٤٦] .

أرسلت وزارة الخارجية الفنزويلية نسخة من الاتفاقية في رسالة إلى الامين العام للأمم المتحدة يوثانت , والذي رد في ٤ نيسان ١٩٦٦م باستلام نصها الموقعة في جنيف في ١٧ شباط ، وإن الامين العام لاحظ الالتزامات التي تقع على عاتق الامين العام للأمم المتحدة بموجب الفقرة الثانية من الاتفاقية ، وتم تسجيل الاتفاقية لدى السكرتارية الاولى للأمم المتحدة في ايار ١٩٦٦م كوثيقة رسمية للأمم المتحدة ، وأشارت التقارير الصحفية أن توقيع الاتفاقية لاقى استحسان في فنزويلا، ووصف القرار بانه انتصار للجهود الفنزويلية [٤٧] .

نالت غيانا استقلالها في ٢٦ ايار ١٩٦٦م عن بريطانيا ، ودخلت كطرف في اتفاقية جنيف ، وفي اليوم التالي اعترفت فنزويلا بحقها بالاستقلال، وعندما كان مشروع استقلال غيانا قيد المناقشة ضغطت فنزويلا من اجل ادراج حكم يأخذ مطالبها ، وانت تسجل قرار بان غيانا ستحصل على استقلالها مع وجود نزاع حدودي غير محسوم ، فشلت فنزويلا في الحصول على الدعم المطلوب،

وصوتت كل الدول الاوروبية على استقلال غيانا، أملت تلك الدول في تسوية الخلافات بصوره ودية وأنها ترغب بالقيام على الحياد، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية فقد امتنعت عن التصويت، لأن كل الدولتين تتمتع بعلاقات جيدة معها، فضلاً عن إنها تكره الانحياز لطرف على حساب أخر بسبب المصالح الاقتصادية في فنزويلا، ورغبتها في مساعده غيانا الجديدة [٤٨] .

ومنذ استقلال غيانا أصبح التأثير الحاسم فيها لصالح الولايات المتحدة الامريكية، من أجل ابعاد الخطر الشيوعي في المنطقة، ومن أجل تلك الغاية دفعت بمساعدات عسكرية واقتصادية إلى حكومة غيانا من أجل تقويتها إمام الدعايات الشيوعية، وفي سبيل ذلك مالت الولايات المتحدة بشكل طبيعي إلى ان تؤجل فنزويلا مطالبها الاقليمية، ما لم تحاول فنزويلا إقناع الولايات المتحدة بوسائل مختلفة بان تجاهل حقوقها يمكن أن يسبب اجراءات أكثر خطورة من تلك التي يحاولون حلها [٤٩]. اعتقد مثل اللجوء للحل العسكري .

حققت الولايات المتحدة اهداف سياستها الخارجية لآنها فضلت استقلال غيانا لأنه أنسجم مع معارضتها الاستعمار الاوروبي في نصف الكره الغربي [٥٠]، وبلا شك ألقت الولايات المتحدة بالمهمة على فنزويلا لتنفيذ خطتها لمنع وصول حكومة معادية لمصالحها في غيانا، وان الاتفاق على مسألة الحدود سيعزز هيبة حكومة فوربس بورنهام، لذلك هدفت تلك المناورة السياسية إلى جعل غيانا متاحه للولايات المتحدة كقاعدة لتنفيذ خططها لزعزعه استقرار أي حكومة مؤيده للشيوعية في منطقه البحر الكاريبي وامريكا اللاتينية [٥١].

لم تتمكن اللجنة المختلطة من الموافقة على اللوائح الداخلية لإضفاء الطابع الرسمي على المحادثات بسبب رفض وفد غيانا قبول مفاوضات اقليمية، وقررت عدم المضي قدماً في المحادثات حتى يتم تقديم ادله قطعية على بطلان قرار التحكيم عام ١٨٩٩م، وعد هذا الموقف من قبل غيانا ومن وجهة النظر الفنزويلية محاولة لإلغاء اتفاقية جنيف، لذلك اعتبرت وزاره الدفاع الفنزويلية وهيئة الاركان فيها أن مثل تلك المواجهة من شانها أن تفرض ضغط اقتصادي ودبلوماسي وعسكري تجاه غيانا، واثناء ما كانت اللجنة المختلطة تعقد اجتماعاتها ، قامت قوة من الحرس الوطني باجتياح الجزء التابع لغيانا في جزيره انكوكو Anacoco [٥٢]، بين نهري ارغواي Uruguay وأكاربسي Acarabhsi، وشرع الفنيون بأنشاء مهبط للطائرات على الجزيرة نفسها، وانشاء طريق سريع، تم القيام بهذه الاجراءات للمده بين ٨ و ٢٩ آب ١٩٦٦م ، بواسطة الوكالات والوزارات الفنزويلية المعنية ، وبموافقة الرئيس ليوني ، وتم السيطرة على الجزيرة وبناء قاعدة للعمليات فيها بحلول تشرين الاول ١٩٦٦م [٥٣] .

من جانبها اوضحت الولايات المتحدة لطرفين النزاع أن يتم استخدام اللجنة لحل الخلاف ، وقد أدى حادثة انكوكو إلى قطع الحوار، وشجعت الولايات المتحدة الرئيس الفنزويلي على استقبال مبعوث غيانا وعرضت النظر في مشاريع التنمية الاقتصادية المشتركة مع غيانا تحت رعاية اللجنة ، قبل رئيس الوزراء بورنهام هذا الاقتراح على اساس أن المشاريع لا تقتصر على المناطق المتنازع عليها، وفي الوقت نفسه اعتبرت الولايات المتحدة أن الوصول إلى حل للخلاف على الحدود في المستقبل القريب ليست وارده ، وطلب بورنهام الاستراتيجية الامريكية في استخدام نفوذها من أجل منع الفنزويليين من القيام بمزيد من المغامرات على طول الحدود ، وتذكير الفنزويليين انهم اذا اضعفوا بورنهام فانهم يخاطرون بقيام راس جسر شيوعي عند بابهم الخلفي تحت قيادة جاغمان [٥٤] .

وبعد مده من الهدوء عادت واشتكت غيانا إلى بعض المسؤولين في الولايات المتحدة الامريكية في كانون الثاني ١٩٦٨م عبر رئيس وزراها بورنهام، من الصعوبات الحدودية بين الطرفين، واشار إلى قيام فنزويلا بمنع غيانا من الحصول على الاهلية للتوقيع على معاهدة امريكا اللاتينية لأنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية، وسئل عما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الامريكية باستخدام نفوذها لدى فنزويلا لتكون اقل عدوانية بشأن مشكلة الحدود، واوضح المسؤولين الامريكيين ان بلادهم كانت نشطه مع كلا الجانبين لإبقاء الخلافات هادئاً [٥٥].

وجهت فنزويلا في ايار ١٩٦٨م تحذيرها من منح أية امتيازات إلى الشركات الاجنبية في الاراضي المتنازع عليها لن تعترف به، اثار هذا التحذير اتهامات من جانب غيانا بأن فنزويلا انتهكت اتفاقية جنيف من خلال الاعلان عن مطالبها خارج اللجنة المختلطة، والقيام بعدوان اقتصادي ضد غيانا ، اعقبه وفي ٩ تموز عندما اصدر الرئيس الفنزويلي ليوني مرسوماً طالب فيه ب ٩ اميال من البحر الاقليمي قبالة السواحل الاراضي المتنازع عليها، وان فنزويلا تطالب بأكثر من ذلك إلى حدود ١٢ ميلاً من البحر الامريكي قبالة سواحلها , وفي ١٣ تموز طلب نيكولاس دي بي كاتزنباخ (Nicholas D.B. Katzenbach) وكيل وزير الخارجية الامريكي تفسيراً من الفنزويليين على انها تعتزم ممارسة حقوق السيادة في منطقه تتراوح من ٣ إلى ١٢ ميلاً قبالة غيانا، وان بلاده ستتخذ موقف اكثر خطورة وانها لا تتعرف ببحر اقليمي بطول ١٢ ميل، حافظت الولايات المتحدة على موقف محايد من النزاع، لكنها قد تضطر إلى الاعلان عن موقف بشأن الجوانب القانونية على المرسوم الفنزويلي الاخير وأثاره على السلام في المنطقة [٥٦].

رفضت غيانا من خلال رئيس وزراءها المرسوم الفنزويلي الذي طالب بـ ٩ اميال من المياه الإقليمية خارج حدود الثلاث اميال قباله سواحل اقليم ايسيكوبيو المتنازع عليه، كما ذكر السيد بورنهام

باستمرار المسؤولين الامريكيين بالتحدي الفنزويلي للشركات التي سعت للحصول على امتيازات في المنطقة المتنازع عليها، وان التحذيرات الفنزويلية دفعت لانسحاب عدد من المستثمرين [٥٧].

صرحت وزارة الخارجية الفنزويلية في ١٥ تموز ١٩٦٨م ان بلادها ستسير دوريات بحرية لغرض دعم مطالب بلاده الإقليمية، وان فنزويلا لم يمكنها قبول اي تفسير امريكي للنزاع او حق الولايات المتحدة الامريكية في الحكم على أي اجزاء سيادي فنزويلي ، معظم رجال السياسة في فنزويلا متحدون وراء الحكومة بشان قضية مطالبها في اقليم ايسيكوبيو وان قادة الاحزاب الذين اتخذوا مواقف قومية قوية، يسحبون دعمهم المطلق للحكومة، وعبروا عن قلقهم بشان المكان الذي قد تعود اليه الاحداث ، في المقابل شعر قادة غيانا بقلق متزايد من احتمالية سيطرة فنزويلا على المنطقة بالقوة، على الرغم من نفي الاخيرة هذه النوايا ، ومن المرجح ان يتظاهروا بأي عمل دوري من قبل البحرية الفنزويلية على انه لجوء إلى القوة . رئيس الوزراء بورنهام أصدر ادانه شديده للتصريحات الفنزويلية وعددها قرصنة دولية وقرر استخدام الخيارات العسكرية والدبلوماسية، فقام باستدعاء سفير بلاده من فنزويلا، وخطط من اجل الحصول على دعم الولايات المتحدة ومن الامم المتحدة [٥٨]

زادت حده العداء ضد فنزويلا في العاصمة الغويانية، وفي ١٧ تموز ١٩٦٨م، عندما بدا برلمان غيانا النقاش حول قضية الحدود، المعارضة الغويانية والقريبة من الشيوعيين ارادت استغلال النزاع من أجل اثارة الاستياء ضد رئيس الوزراء بورنهام قبل الانتخابات العامة، لكن المعارضة عادت وتراجعت عن موقفها، وقررت التعاون مع الحكومة ضد الاعتداءات الفنزويلية محاولة الابتعاد عن العزلة بسبب هذه القضية الوطنية العاطفية [٥٩] .

تفاقمت الحوادث بسبب النزاع الحدودي، والذي ادى إلى تعقيد القضية وتفاقم الخلاف، وقد اصبحت القضية متشابكة على الصعيد المحلي لسكان غيانا [٦٠]، ففي كانون الثاني حدث ما يسمى بتمرد روبونوني Ropononi Revev ، والذي شاركت فيه فنزويلا لأنها قد أيقنت بعدم جدوى اللجنة الفنزويلية الغويانية التي انشئت عام ١٩٦٦م لإيجاد حل للخلاف من دون التوصل إلى اتفاق [٦١].

حدث التمرد بالتزامن مع فوز الرئيس رافائيل كالديرا (Rafhael Caldera) [٦٢] وقرب توليه مهامه في اذار ١٩٦٩م اذ كانت الامور حرجه، من خلال اشتراك السلطات الفنزويلية في دعم التمرد في منطقة روبونوني على الحدود الجنوبية الغربية لغيانا ، ففي ١٨ كانون الثاني اندلع تمرد ضد حكومة غيانا في منطقة الغابات القريبة من الحدود البرازيلية قاده مربي الماشية، وبدعم من بعض الهنود الامريكيين من السكان الأصليين، وفي تحديد اسباب التمرد، ظهرت عوامل مختلفة وشملت تجاهل حقوق السكان الاصليين وحقوق مربي الماشية ، غيانا بلد ذو تركيبة اجتماعيه وعرقيه موروثه

عن الاستعمار البريطاني فيها مجموعات عرقيه مختلفة منهم الافرنجيان احفاد عبيد افريقيا الذين جلبوا للعمل في المزارع , والهنود غيانا جاءوا من الهند للعمل بعد الغاء الرق، فضلاً عن الصينيين والبرتغاليين والهنود الحمر السكان الاصليين ، كما ان هنالك الاوروبيين من الأنجلو – سكسون من المزارعين والمسؤولين في المستعمرة البريطانية السابقة، واخيرا السكان نتائج عملية تزاوج الاجيال ، برز من بينهم الافروغويانيين وغويانيين الهند عن طريق اندماج اجتماعي اقتصادي معين، الاول نتيجة ازالة الثقافة والتبشير بينهما ، وفي وقت مبكر تم وضع اولوية السيطرة على الموارد الاقتصادية والسياسية والثقافية ، كان على الاوروبيين توسيعها من اجل الحفاظ على الهيكل الاستعماري [٦٣] .

وضعت بريطانيا في روبونوني جميع اراضي الهنود الحمر تحت حمايتها، من أجل عدم مطالبتهم بالاستقلال، واعتباراً تاريخ الاستقلال كان على الدولة الجديدة ان تراعي وتحافظ على الشعوب الاصلية واراضيها، ووفقاً لفاليري هارت Valerie Hart [٦٤] رئيس جمعية منتجي روبونوني كان الهدف المركزي للتمرد انشاء دولة مستقلة، لتحرير نفسها من دكتاتورية جورج تاون عاصمة غيانا، والتي تميزت بهيمنة المجموعات العرقية الافروغيانية التي ينتمي اليها رئيس الوزراء بورنهام [٦٥].

وفي سياق التمرد اعلن اصحاب المزارع في منطقة (روبونوني) بأكملها والتي بلغت مساحتها حوالي ٢٢٣٠٠ ميل مربع ، انهم قد انفصلوا عن غيانا وانهم سيشكلون حكومة (جمهورية روبونوني)، وفاليري هارت غويانيه من أصل صيني أعلنت نفسها رئيساً للجمهورية [٦٦] .

حاولت فنزويلا استغلال التمرد لتحقيق اهدافها في استعاده اقليم ايسيكوبيو من غيانا، إذ قامت بنقل الاسلحة إلى منطقة لأعداد العمليات ضد غيانا، وهاجمت فنزويلا الموقف الامريكي المساند لغيانا على خط الحدود، لاسيما وان الاخيره تحركت لطلب المساعدة من الامريكيين، وقال كالديرا الرئيس الفنزويلي بانه لا يمكن للقوة الدفاعية في غيانا ان تدافع عنها في حالة كانت القوات الفنزويلية بعدد كافي [٦٧].

نجح المتمردون في روبونوني في السيطرة على بعض البلدات، واغلقوا العديد من مهابط الطائرات وقطعوا الاتصالات مع العاصمة، واستولوا على مراكز الشرطة والإذاعة، لكنهم تركوا بعض المسارات العشبية مفتوحة ومنها اقلعت احدى الطائرات الصغيرة، والتي حملت اخبار التمرد إلى العاصمة جورج تاون [٦٨].

وظهر من خلال تحقيقات حكومة غيانا، انها كانت قادرة على اثبات المساعدة الفنزويلية للمتمردين عن طريق التجهيز والتنظيم والتدريب والذي تم داخل فنزويلا ثم نقلهم بواسطة الطائرات الفنزويلية إلى اماكن التمرد، إذ شرعوا بمهاجمة المراكز الحكومية [٦٩].

ردت الفعل الحكومية في غيانا كانت عنيفة في قمع التمرد، وحاول سكان روبونوني الاتصال بوزارة الخارجية الامريكية، كما طلبوا مزيداً من الدعم من فنزويلا، وأرادوا الانضمام اليها، لأنهم طالما اعتبروها المالك الشرعي للإقليم، وفعل قادة التمرد كل ما في وسعهم لتلقي المساعد العسكرية الفنزويلية، إذ وجهوا دعوه إلى الحكومة والشعب والقوات المسلحة الفنزويلية، لكنهم لم يتلقوا اي رداً علنياً (٧٠). واعتقد بسبب التداعيات السياسة المحتملة لمثل هذا التدخل فلم تكن هناك تدخلات علنية من قبل الفنزويليين .

بعد فشل التمرد غادر قسم من المتمردين إلى البرازيل واخرين إلى فنزويلا ، إذ منحهم الفنزويليين حق اللجوء ، وقاموا بإعادة وضعت توطينهم في القرى الحدودية ، بينما اعتقل اخرون ووجهت إلى قسم منهم اتهامات في قتل افراد من الشرطة الغويانيه، بينما اشارت وسائل الاعلام الفنزويلية إلى احداث التمرد في منطقه روبونوني وان هناك انتفاضة مسلحة للهنود الحمر، سعت إلى فصل المنطقة عن غيانا وضمها للبرازيل أو فنزويلا ، ألا ان سفير غيانا في كاراكاس يوستاس ادوارد ار برايثويث Eustace Edward R Braithwaite ابلغ وسائل الاعلام الدولية ، وبناءاً على تعليمات تلقاها من عاصمته انه لا وجود على الاطلاق لأي تمرد مسلح بين الهنود الأمريكيين، لكن حدثت بعض المشاكل بين عدد قليل من اصحاب المزارع في المنطقة ، ووجدت الحكومة انه من الضروري ارسال قوات الامن إلى المنطقة لاستعاده النظام، لكن رئيس الوزراء فوربس بورنهام اعترف بوجود التمرد، وانه تم نشر قوات الدفاع والشرطة مجهزة بشكل جيد في المنطقة (٧١) .

منح سكان روبونوني الذي لجئوا إلى فنزويلا بطاقات هويه كمواطنين فنزويليين بالولادة، بحكم كونهم من سكان اقليم ايسيكوبيو الفنزويلي حسب ادعاء فنزويلية، وفي اعقاب ذلك اصدرت حكومة غيانا مرسوماً بأنشاء منطقة حظر على طول الحدود للحافه الغربية التي تطالب بها فنزويلا (٧٢).

عبر مئات الهنود إلى فنزويلا، وفي المقابل سعت غيانا إلى خلق مناخ من العداء ضد فنزويلا من خلال حملة صحفية وعبر القنوات الدبلوماسية وفي المنظمات الدولية وقامت بأرسال رسائل احتجاج إلى فنزويلا اتهموها بتدريب المتمردين وتسليحهم، لكن فنزويلا لم ترد على مذكرات غيانا ، مما عدته الأخيرة انحرافاً عن القواعد الدبلوماسية ، وقدمت في الوقت نفسه احتجاجا إلى الامم المتحدة (٧٣) ، بينما نفت فنزويلا وعلى لسان مسؤوليها أي تواطؤ لها في التمرد الفاشل لكنهم ذكروا ان عدداً من الاشخاص عبروا إلى اراضيهم من روبونوني تم منحهم حق اللجوء ، لكن سفير غيانا اكد ان بلاده متأكدة تماماً من ان فنزويلا متورطة في التمرد ، وان الحكومة الفنزويلية ربما لم تدعم الانتفاضة بشكل مباشر لكنه شعر وبثقة من ان المسؤولين في كاراكاس كانوا على علم بالتدريب العسكري للمتمردين وعبر الجسور الجوية إلى المنطقة (٧٤) .

في فنزويلا واصلت فاليري هارت التي اعلنت نفسها (الرئيسة لدولة ايسيكوبيو الحرة) الضغط على الحكومة الفنزويلية من اجل تقديم المساعدة العسكرية والتدخل في روبونوني، رفضت وزارة الخارجية مناشداتها والتدخل العسكري لمساعده الحركة الانفصالية ، لكنها اصرت على ان فنزويلا يجب ان تؤكد على مطالبها المشروعة ليس فقط في روبونوني ، ولكن على امتداد ٥٠,٠٠٠ الف ميل مربع من اراضي منطقة ايسيكوبيو المتنازع عليها، لكن فنزويلا اجهضت اسئلة زعيم المتمردين بإجابه قاطعة بان فنزويلا لن تتدخل ابداً وبشكل مباشر في ما هو في الاساس مشكلة داخلية في غيانا [٧٥] .

.

وعلى العكس من وزارة الخارجية الفنزويلية، فقد اعترف مسؤول رفيع المستوى في وزارة الدفاع انها دعمت تمرداً فاشلاً في غيانا , وقال ضابط في الجيش الامريكي انه علم بالعملية لكن لم يتم ابلاغ القيادة العسكرية العليا ، واشار العسكري الامريكي ان القضية كانت من عمل ضباط بصورة شخصية ، وان المسؤول العسكري الفنزويلي كان غاضباً ومحرجاً في الوقت نفسه من هذه العملية، ربما بسبب تجاوزه في التخطيط لها، وان تعليمات هذا المسؤول اشارت إلى المشاحنات والخلافات داخل الخط العسكري الفنزويلي والتي بدأت من اجل البحث عن كبش فداء لتحميله مسؤولية تبعات هذه العملية الفاشلة [٧٦] .

استمر التمرد الفاشل في جذب انتباه المسؤولين طوال شهر كانون الثاني ١٩٦٩م ، ومن خلال التعليقات في الصحف الفنزويلية وجدت بعض التكهنات بأن التمرد كان واحداً من الحركات التي يقف وراءها حزب العمل الديمقراطي [٧٧] AD ، لمنع خصمه الرئيس المنتخب من الحزب الاجتماعي المسيحي [٧٨] من تولى منصبه ، إذ سبق هذا الحزب تلك الخطوة بفصل عدد كبير من كبار ضباط الجيش الفنزويلي المعروفين بتأييدهم لحزب الاجتماعي المسيحي ،وزعم البعض ان بعض الوزراء وحكام ولاية بوليفار قد تعاونوا للتحريض على التمرد ، ولم يكن الرئيس كالديرا الذي لم يستلم منصبه بعد على علم بهذه الخطط [٧٩] .

زادت فنزويلا من دعمها للحركات الانفصالية في غيانا ، أذ اجتمع قاده المتمردين الذين شاركوا في تمرد روبونوني الفاشل في مطلع شهر شباط ١٩٦٩م في كاراكاس مع كبار المسؤولين الفنزويليين للتخطيط لحركات مستقبلية ، ووعدت الحكومة الفنزويلية بالدعم وأن خطط تجنيد المتطوعين وتدريبهم جارية ، ترافق ذلك مع حمله دعائية ضد حكومة غيانا ، اتهمها بشن حرب ابادة جماعية والقيام بمعاملة لا انسانية لسكان غيانا الهنود ، واعترف صحفيون فنزويليون بأن المناطق الحدودية ابلغت عن زيادة في عديد القوات العسكرية ، ويمكن ان يكون ذلك جزءاً من حملة حرب نفسية فنزويلية ضد غيانا، وربما صمت الرئيس المنتخب كالديرا بشأن النزاع الحدودي إلى زيادة مخاوف الجماعات

العسكرية والسياسية من أن ادارة كالديرا لن تضغط بمطالبها تجاه النزاع الحدودي مع غيانا كما فعلت الادارة السابقة (المنتهية ولايتها) فكانت هذه الحركات هي للضغط على كالديرا حتى لا يتغير موقف فنزويلا المتشدد، وحسب وجهة النظر الامريكية [٨٠] .

يبدوا أن فنزويلا وحسب وجهة نظرها ومنذ التوقيع على اتفاقية جنيف انها حصلت على اعتراف بريطاني وغوياني بوجود خلاف حول الاقليم ، وكذلك امام الامم المتحدة ، بغض النظر عن طبيعة هذا الخلاف من النواحي القانونية ، لكن الامر تعلق بموضوع السيادة على الاراضي الكبيرة على اقليم ايسيكوبيو، وبالتالي تحقيق اهدافها وطموحاتها الاقليمية ، وكذلك يكون الموضوع ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لغيانا ، واستغلال السنوات الاولى لاستقلال واحدة من اخطر دول امريكا اللاتينية، التي غالباً ما كانت منشغلة ببرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

صعد المسؤولون الفنزويليون حملتهم من الحرب النفسية ضد حكومة غيانا من أجل إعادة منطقة إيسيكوبيو المتنازع عليها إلى فنزويلا، ففي خطاب عاطفي ومؤثر أعرب وزير الداخلية الفنزويلي ليأندور مورا (Leandro Mora) الى ضابط في السفارة الأمريكية في ١٣ اذار ١٩٦٩، الى أن فنزويلا مستعدة لاتخاذ موقف ما لم تتحرك غيانا في غضون ١٥ يوم لإنهاء معاملتها غير الإنسانية لسكان الإقليم وأضاف الوزير إن حكومته سعت الى تنفيذ برنامج سلمي للمطالبة بالإقليم من خلال بناء جهاز راديوي قوي وبتردد ثابت ألي السكان الأصليين حتى يتمكنوا من تلقي البرامج الفنزويلية، وسيتم بذل جهد في فنزويلا لضمان ان يصبح الجمهور على علم بمطالب فنزويلا على الرغم من انه سيحكم في فنزويلا نظام ديمقراطي جديد في فنزويلا في ٢١ اذار ١٩٦٩ واكد الوزير اذا فشل الرئيس كالديرا في تنفيذ هذا المخطط فان حزب العمل الديمقراطي سيحاول اجباره على القيام بذلك، وبينما اقر ليأندرو بانه سيكون هناك رد دولي معارض للخطوة الأحادية من الجانب الفنزويلي, واضاف ان بلاده لا تهتم بالمنظمات الدولية وتوقع ان تكون الامم المتحدة غير فعالة[٨١].

ثانياً: توقيع بروتوكول بورت اوف سبين:

واصلت اللجنة المختلطة امتثالاً لشروط اتفاقية جنيف اجتماعاتها الدورية، والتي بلغت ستة عشرة اجتماعا ومع تشكيلها حدثت مواجهة بين الوفود، والتي ادت الى تعليق الاجتماعات، استنكر المفوضين الفنزويليين المواقف المتعنتة واجراءات المماطلة لوفد غيانا، فضلا عن رفضهم المقترحات المقدمة في برنامج التعاون من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استعداد فنزويلا لاستثمار اموال كبيرة، لكن العروض الفنزويلية هدفت الى تخفيف التوترات الدبلوماسية والسياسية وتقريب وجهات النظر من اجل الوصول الى اتفاقيات عملية، لكن في غيانا اعتقد ان هذه الخطوات

هي جزء من خطة فنزويلية لزيادة نفوذها في المنطقة وبدء سيطرة جديدة ، وفي نيسان عام ١٩٦٩م اتفق الطرفان على انشاء لجنة فنية من اجل دراسة مجالات التعاون الممكنة للتمويل والتنفيذ الثنائي لخطط التبادل التجاري والثقافي، فشلت تلك اللجنة الفرعية بسبب عدم فعاليتها ورفض غيانا اي نهج للتعاون ولم تكن هناك فرصة للاتفاق على ادارة الاقليم وموارده، اذ لم توافق غيانا تحت اي ظرف على التنمية المشتركة في المنطقة التي طالبت بها فنزويلا, واشترطت على فنزويلا اذا رغبت في تقديم المساعدة الى غيانا ، فيجب ان تكون بنفس شروط المساعدة التي قدمتها الحكومات الاخرى وان تديرها وتنفذها غيانا ، ويبدو ان المفاوضات لم تكن قادرة على تأسيس فرصة للحل الدبلوماسي ، ولم يحصل تقدم على الأرض ، ومهما كانت المناورات والضغوط السياسية المستخدمة لا توجد حكومة غويانية قادرة على التنازل عن اي جزء من المنطقة الى فنزويلا، الا عن طريق الاحتلال العسكري الذي لا يبدو امرا واقعيا في تلك المدة[٨٢]. وكان الخلاف واضحاً منذ بدء عمل اللجنة اذ كانت غيانا ترى في عملها هو في البحث عن المشكلة التي اثارتها فنزويلا حول صحة قرار التحكيم بينما كانت فنزويلا ترى في مهمة اللجنة بحث جوهر النزاع في الأراضي التي تطالب بها [٨٣]

أعرب الرئيس المنتخب كالديرا نهاية نيسان ١٩٦٩م عن دعمه الكامل لمطالب بلاده بمنطقة ايسيكوبيو في غيانا، وان حكومته لن تلجأ الى القوة العسكرية لكنها لا تستطيع انكار الغانيين الفنزويليين الذين كانوا يحاولون لفت انتباه العالم لمطالبهم هناك، واضاف ان المشاريع الاقتصادية واسعة النطاق الجارية في شرق فنزويلا بحاجة الى التوسع في المناطق المتنازع عليها، ولكن ذلك يؤكد بان لا كالديرا ولا اي سياسي فنزويلي اخر مستعد او قادر على حل النزاع مع غيانا [٨٤].

خططت القوات المسلحة الفنزويلية لتعزيز انتشارها العسكري بالقرب من الحدود المتنازع عليها مع غيانا اذا تم انشاء قيادة عمليات لمكافحة حرب العصابات، وتمركزت كتائب مكافحة التمرد والمدربة بشكل خاص بالقرب من الحدود مع غيانا على الرغم من ان الرئيس كالديرا اعرب عن رغبته في استخدام القنوات الدبلوماسية بما في ذلك الحوار مع غيانا من اجل تحقيق اهداف فنزويلا، ومع ذلك عانت ادارته وحكومته من المشاكل بشكل متزايد خاصة على الصعيد الداخلي مثل الازمة المالية والكونغرس الذي تسيطر عليه المعارضة، والاستياء داخل الجيش بشان برامج الحكومة, وقد يأذن الرئيس باستخدام القوة من اجل حرف انتباه منتقديه في الداخل الى هذه المشكلة الخارجية الوطنية من اجل المحافظة على قوة منصبه من البداية[٨٥].

رفضت حكومة غيانا الاتهامات التي وجهت لها من قبل الحكومة الفنزويلية بالاستفزاز والعنصرية ووفقا لتقرير نشرته وكالة رويترز (Routers) للأنباء يوم ٢١ ايار ١٩٦٩م، اتهم فيه وزير الخارجية الفنزويلي اريستدس كالفاني (Aristides Calvani) [٨٦] غيانا بتبني موقف استفزازي واقامة حكومة

عنصرية في قلب امريكا اللاتينية ، وردا على ذلك وفي بيان من وزارة الشؤون الخارجية في غيانا حول التهم الموجهة اليها ردت فيه ان نمط العداء والاعتداء من جانب فنزويلا تجاه غيانا واضح ومعروف وازدرائها وانتهاكها المعاهدات على مدار السنوات الأخيرة تم توثيقها جيدا ، واحتاج المرء فقط الى التذكير برغبة احتلال نصف غيانا واعتراف وزير الداخلية الفنزويلي السابق بان فنزويلا دربت عسكريا متمردين روبونوني والذين يؤوونهم في القرى القريبة من الحدود، وبذلك فان فنزويلا بهذا الفعل قد دنست تقاليد (بوليفار النبيلة)، وفيما يتعلق بالعنصرية في اشارة الوزير فنزويلي ،أكدت الوزارة ان هذا مجرد هراء وغرور وتابع البيان انه من المهم ان وزير خارجية فنزويلا بذل قصارى جهده ليقول بان بلاده لا علاقة لها بالأوضاع الأخيرة على الحدود وان الوزير كالفاني بحاجة الى ان يفحص ضميره[٨٧].

استغل بورنهام رئيس وزراء غيانا في نهاية ايار من العام ١٩٦٩ زيارة المبعوث الشخصي لرئيس الولايات المتحدة الامريكية لريتشارد نيكسون (Richard Nixon) ١٩٦٩-١٩٧٤م [٨٨]نلسون روكفلر (Nelson Rockefeller)[٨٩] وطلب من حكومة الولايات المتحدة التدخل في الخلاف الاقليمي وأعرب بورنهام عن مخاوفه من ان تستولي فنزويلا على اقليم ايسيكوبيو بالقوة بعد عام ١٩٧٠ وهو التاريخ الذي ينتهي فيه عمل اللجنة المختلطة [٩٠],ورداً على ذلك قال الرئيس كالديرا في ٢٩ ايار ١٩٦٩ " لقد رأينا بقلق فكرة هذا النهج, من حقنا المطالبة الإقليمية، ويؤدي ذلك الى حالة من العداء والكراهية بين مجموعتين بشريتين يتعين عليها البحث عن مسارات التنمية المشتركة ورفاهية القارة، ولهذا السبب اثارت البيانات المنسوبة الى رئيس وزراء غيانا بمناسبة زيارة المبعوث الشخصي لرئيس الولايات المتحدة قلق عميق، وطلبنا توضيح من حكومة غيانا، في هذا الصدد نحن نؤمن بان خلق مناخ من الكراهية والعداء والصراع بين شعب واخر لن يكون له اي فائدة, ولهذا السبب نريد الاصرار على المعاملة الإنسانية والصداقة, على الرغم من ان الحقيقة انه يتعين علينا عرض وتوضيح الحقوق العادلة لفنزويلا في المناطق المتنازع عليها" [٩١].

اعطت حكومة الرئيس كالديرا الأولوية لتحسين العلاقات مع غيانا من خلال وضع خطط مشتركة في الاراضي المتنازع عليها ظل هذا الامر حاضرا منذ بداية تولي كالديرا الرئاسة وحتى حزيران ١٩٧٠ وهو تاريخ توقيع بروتوكول بورت اوف سبين، وتبين ذلك من خلال التصريحات الصحفية التي ادلى بها الرئيس وقال في ٢ حزيران ١٩٦٩ "لا نريد حالة من العداء مع شعب غيانا الذي نشعر اننا مرتبطون ارتباطا وثيقا بجيراننا الذين نمد اليهم يد أخوية ، لكن هذا لا يعني ان فنزويلا التي كانت ولا زالت البلد الاكثر مسالمة في نصف الكرة الأرضية بأكمله، لأنه وبعد الاستقلال فهي الدولة

الوحيدة في الامريكيتين التي لم تشارك في نزاع او حرب دولية ، ويجب ان نستخدم جميع المواد القانونية والأخلاقية والسياسية لاستعادة شيء حرمنا منه ظلما"[٩٢] .

وتحدث في مؤتمر صحفي اخر يوم ٢٧ حزيران "المسالة لها جوانب مختلفة تتم معالجة الخطة القانونية وفق اتفاقية جنيف وهي بهذا المعنى في يد اللجنة المختلطة والتي تنتهي مهامها العام ١٩٧٠ ولكن وبينما يتم البت في المسالة الأساسية لإعادة الاراضي التي تدعي فنزويلا الى وضعها السابق، نود ان تكون هذه العلاقات انسانية ، اننا ننظر بتعاطف كبير الى اي جهد يبذل من اجل العمل، من اجل مهمة مشتركة لتنمية جميع المناطق وحتى يتمكن سكانها من تحسين مستوى معيشتهم, وايجاد افاق جديدة, ونتطلع الى ان المنظمات الدولية في نصف الكرة الغربي وغيرها, وستظهر دول القارة تعاونها واستعدادها لتحقيق تقدم في برنامج التنمية"[٩٣]

نظرت الحكومة الفنزويلية الى برامج تعاوني في اعمال البنى التحتية الكبيرة مثل الملاحة في الانهار الحدودية وحتى امكانية مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في التنمية الفعالة للمنطقة اذ يجب ايجاد مسار ايجابي لتعاون فنزويلا مع غيانا [٩٤].

من الواضح ان فنزويلا اهتمت بآطاله مدة اللجنة، اذ رفض مندوبو غيانا ولمدة أربعة سنوات مناقشة جميع المبادرات الفنزويلية مما طرح سؤالا قانونياً، الا وهو مناقشة صلاحية او بطلان قرار التحكيم، وضع هذا امام فنزويلا عددا من الخيارات يمكن ان يتضمن بعضها امكانية الانسحاب من اتفاقية جنيف بسبب فشل غيانا في تنفيذها، بينما اقترح اخرون تمديد عمل اللجنة المختلطة من اجل توفير فرصة حقيقية للمناقشات حول امكانية التوصل الى حل عملي ومرضى للطرفين. مما يمنح البلدين فرصة للخوض بصدق في تحليل المشكلة وبما يكون في مصلحة الدولتين [٩٥].

عقدت اخر جلسات اللجنة المختلطة في جامايكا (Jamaica) في شباط ١٩٧٠ وفيها اتفق على ان تكون هذه اخر جلسة للجنة التي انتهت مهامها عمليا في ١٦ شباط، وسيتم اعداد تقرير وتقديمه خلال مدة ثلاثة أشهر تنتهي في ١٦ ايار ١٩٧٠، رغبة كل الحكومتين في التأجيل هو السماح لمدة اطول من الوقت يمكن من خلالها التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بمسار بديل للعمل الذي يتعين اتباعه وايجاد حل للمشكلة وفقا لاتفاق جنيف [٩٦].

اذ لم يكن هناك اتفاق مع نهاية الوقت في اذار ١٩٧٠ بين الطرفين سيكون امام المتنازعين مدة ثلاثة اشهر للعثور على الحل بطريقة اخرى، في حالة عدم حصول ذلك تحال القضية الى الامم المتحدة، وبعد اربع سنوات من المناقشات غير المثمرة انتهت صلاحية لجنة الحدود المختلطة باتفاق على تأخير تقديم تقريرها لمدة ثلاثة اشهر من اجل السماح لمدة من المفاوضات المباشرة بين طرفي

النزاع، اذ عقد الاجتماع الاول بموجب هذه الاتفاق في ١٠ اذار ١٩٧٠، ويبدو انه لم يحرز اي تقدم لقد فعلت فنزويلا اكثر من مجرد الحديث عن المطالبة بإقليم ايسيكوبيو فقد شجعت الانتفاضة في المنطقة، وفقا للخطة كان على فنزويلا الاستجابة للمنتفضين من سكان الاقليم الاصليين من اجل تقديم المساعدة لكن الولايات المتحدة الأمريكية وعندما علمت بالخطة الفنزويلية مارست عليها ضغوط دبلوماسية من اجل عدم المضي بتلك الخطة وفشلت خطة الانتفاضة بسبب سحب الدعم الفنزويلي(٩٧).

لم تفقد فنزويلا الاهتمام بالإقليم وبمباركة الرئيس كالديرا كان الجيش الفنزويلي نشطاً على طول الحدود وتم بناء طريق موازي للجزء الاكبر من الحدود، ومنذ نهاية عام ١٩٦٩ حدثت زيادة كبيرة في عدد القوات وفي ممارسات عدة حدث تبادل إطلاق النار بين قوات الحدود الفنزويلية وقوات غيانا(٩٨).

لم تتمكن الاجتماعات الرسمية وخلال أربع سنوات حتى من الوصول الى اتفاق جزئي للحل العملي وقدمت اللجان المعنية تقاريرها الى الحكومات المعنية وبانتهاء الاجتماعات وكان الوفد الفنزويلي قد وصل الى حقيقة ان هناك خرقا لاتفاق جنيف ليس لأنه لم يتم العثور على حل لتسوية النزاع، بالرغم من ان الحكومة الفنزويلية ومندوبيها في اللجنة المختلطة بذلوا قصارى جهدهم، لكن الجانب الغوياني لم يفكر ابداً في البحث عن حل وظلت فنزويلا مصممة واعتبرت ان قرار التحكيم غير موجود وانه جاء عن طريق الاحتيال والخطأ (٩٩).

كانت القوة الفنزويلية على الحدود كافية لاحتلال النقاط الرئيسية في منطقة ايسكيوبيو, لكن وحسب مصادر وكالة المخابرات الأمريكية لم يكن هناك أي مؤشر على ان غزو وشيك, ربما فضل الرئيس كالديرا برنامج أخر من اجل التغلغل بعيد المدى في المنطقة وان العمل الاقتصادي الفنزويلي الغوياني المشترك عنصر اساسي في برنامجه، مع ذلك كانت هناك عناصر متشددة مدنية وعسكرية في فنزويلا تضغط من اجل حل الصراع بصورة سريعة اذا لم تتقدم المفاوضات لصالح فنزويلا, قد يضطر معها الرئيس كالدير للرضوخ الى تلك الضغوط, وقد اصبحت قضية اقليم ايسيكوبيو الاكثر عرضة لإثارة المشاعر القومية، والتي يمكن ان تؤدي الى انقلاب عسكري في حال عدم قيام الرئيس الفنزويلي بما هو مطلوب وحسب الوصف الامريكي، وربما كانت اعظم إنجازات كالديرا هي بقاءه في المنصب لمدة عام كامل لذا كان عليه اظهار عمل اكبر بشان مشكلة غيانا ومن خلال الوسائل العسكرية والدبلوماسية لان ذلك رفع رصيده في الجيش والبلد ككل(١٠٠).

في ٢١ شباط ١٩٧٠ هاجم الجيش الفنزويلي موقعا للشرطة الغويانية بالقرب من جزيرة انكوكو، وذلك عندما اراد شرطيا رفع العلم الغوياني خارج مركز للشرطة، بدا الجنود الفنزويليون المتمركزون

في الجزيرة في اطلاق النار واستهداف الجانب الغوياني مع ملاحظة ان الجيش الفنزويلي كان قبل هذا التاريخ قد حشد قواته العسكرية في الجزيرة، استمر اطلاق النار المتقطع خلال ساعات نهار يوم ٢٣ شباط، وكان الجانب الغوياني قد اصدر تعليمات الى قواته العسكرية وشبه العسكرية بعدم الرد على مصادر النيران والاكتفاء باتخاذ مواقع دفاعية ضد محاولات العبور الى اراضي غيانا ، حدث تطور نتيجة استخدام قذائف الهاون في الهجوم على المواقع الغويانية واستمر إطلاق النار حتى يوم ٢٥ شباط، وقدمت غيانا شكوى بذلك الى الامم المتحدة وعززت قواتها في المنطقة (١٠١).

اصبحت فنزويلا غاضبة وبشكل متزايد بسبب تحركات غيانا الدبلوماسية ضدها، طلب وزير الخارجية الفنزويلي كالفاني من القائم بأعمال الولايات المتحدة بذل المساعي الحميدة لأقناع غيانا بان التوتر المتزايد بشأن الحوادث على الحدود لن يكون مفيداً، والقى باللوم على غيانا في رفع مستوى الاستفزاز الذي اجبر القوات الفنزويلية على إطلاق النار دفاعاً عن النفس، واشار وزير الخارجية الى ان مذكرة غيانا الاحتجاجية على الحوادث ورسالتها الى مجلس الامن الدولي تظهر انها تأمل في فشل المفاوضات القادمة، ويبدو ان رئيس وزراء غيانا بورنهام اهتم ومن خلال رفع دعوى في الامم المتحدة احباط اية محاولات فنزويلية, ولكن ربما أخطأ في توقع رد فعل الفنزويليين (١٠٢).

اعتقدت السفارة الأمريكية في كاراكاس ان القادة المدنيون في فنزويلا واجهوا صعوبات في البحث عن حل سلمي للمشكلة، وإذا تدهور الوضع أكثر فقد يمارس الجيش ضغطاً أكثر على الحكومة من اجل القيام بالحل العسكري، لم تقع حوادث في جزيرة انكوكو منذ ٢٥ شباط ١٩٧٠م، ولا توجد زيادة في اعداد العسكريين لكن القوات الفنزويلية عززت مواقعها على طول حدود (١٠٣).

حاول كالديرا تهدئة المشاكل الحدودية الا ان سياسة الحدود اصبحت قضية علاقات متقلبة مع القوات المسلحة الفنزويلية الى درجة ان وزارة الخارجية الفنزويلية اضطرت الى تكريس الاهتمام لهذه القضية ففي عام ١٩٧٠ تم انشاء المجلس الوطني الفنزويلي المختص بقضايا الحدود من اجل التخطيط والتنسيق وتنفيذ سياسة الحدود، مثلت تلك النظرية سعي الحكومة الفنزويلية ليس فقط لإبراز الوجود والموقف الفنزويلي تجاه الدول المجاورة ولكن من اجل تطوير المناطق الحدودية قليلة الاستقرار ودمجها بشكل كامل مع الامة الفنزويلية (١٠٤).

واجهت الولايات المتحدة قرار الاختيار بين مسؤولي فنزويلا للضغط على مطالبهم بمنطقة ايسيكوبيو وغيانا، وقد يكون صمت الرئيس كالديرا بشأن النزاع زاد من مخاوف الجماعات العسكرية والسياسية من انه لن يضغط بقوة من اجل مطالب فنزويلا كما فعل سابقوه، وهدف تلك الجماعات هو تقييد الرئيس من خلال تقليل الخيارات المتاحة له في التعامل مع هذه القضية (١٠٥).

وبهدف اعطاء فرصة اخيرة للتوصل الى حل لهذه النزاع ، ومن اجل اعداد تقرير نهائي حول القضية، وبعد فشل اجتماع عقد في اذار ١٩٧٠ بين ممثلي البلدين، ولم يكن مصير اجتماع اخر كان مقرراً ان يعقد في الاسبوع الاول من شهر نيسان من العام نفسه بأفضل حالا اذ لم يتم عقد هذا الاجتماع ولكن ومن خلال الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين اتفقت الحكومتان على اقتراح عقد اجتماع الى اللجنة المختلطة في ايار من العام نفسه (١٠٦).

نشرت فنزويلا قوات عسكرية على حدودها مع غيانا مع نهاية شهر نيسان١٩٧٠م وربما كان ذلك بمثابة استعراض للقوة، وفضلا عن كونه خطوة استفزازية، فامر وزير الدفاع الفنزويلي كتيبتين من الجيش بالتوجه الى المنطقة، وضعت حركة هذه القوات فنزويلا في موقف عسكري ايجابي إذا قررت القيام بعمل عسكري ضد غيانا، ومع ذلك لا توجد اي مؤشرات على ان الرئيس كالديرا خطط لاتخاذ اجراء عسكري ضد غيانا، في ذلك الوقت من المحتمل ان يستمر الضغط الدبلوماسي الفنزويلي من اجل تمديد عمل لجنة الحدود المشتركة (١٠٧).

افتقرت فنزويلا الى الثقة في قضيتها وسعت الى تحديد عمل اللجنة, لكن غيانا اعتقدت ان المزيد من المحادثات لن يكون مثمرا, عناصر الصقور في فنزويلا بما في ذلك بعض العسكريين غير واثقين من تسوية سلمية وارادوا الاستيلاء بالقوة على الاراضي المتنازع عليها، وارسلت غيانا مذكرة احتجاج بشأن الانتشار العسكري الفنزويلي على حدودها, واعتبرت ذلك تهديد لأمنها, وطلبت توضيحات لهذا الاجراء، علقت المصادر الأمريكية على ذلك بانه يمكن تحديد قلق غيانا بشأن قيام فنزويلا بنشر الجيش على الحدود وهو من أجل افتعال حوادث حدودية (١٠٨).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية اظهار حيادها بخصوص هذا النزاع، اذ اعربت عن مصلحتها في حث فنزويلا على ايجاد حل سلمي لنزاعها الحدودي مع غيانا الذي شكل مصدر ازعاج متزايد بينهما، واوصت ادارة الرئيس نيكسون بان يتم دعوة رئيس وزراء غيانا بورنهام لزيارة الولايات المتحدة اذ دعي الرئيس كالديرا لنفس الغرض، والسبب هو الظهور بمظهر الحياد في النزاع الحدودي بين الاثنين وفي محاولة ايجاد حل بين الطرفين (١٠٩).

عقد في كاراكاس للمدة ١٤ – ١٧ ايار ١٩٧٠ اجتماع اللجنة المختلطة، وكان من الواضح منذ البداية ان الوفد الفنزويلي لم يكن لديه نية للعمل على اعداد التقرير النهائي، بينما كان الوفد الغياني قد اعد مشروع التقرير النهائي، وبالتالي فشل المفاوضون على التفسير الدقيق لبعض مواد اتفاقية جنيف خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وثبت ان التنمية غير حاسمة، رفض الوفد الفنزويلي

نهج غيانا وتمسك بوجه نظرة التي اكدت على ان يكون التقرير النهائي اعاده لعرض عمل اللجنة لمدة اربع سنوات [١١٠].

اوضح الجانب الفنزويلي لمسؤولي غيانا ان مفاوضيهم واجهوا صعوبات في اعداد وثيقة تقريرهم النهائي، في المقابل اشار الغويانيون الى صعوبة في ضمان الاتفاق على نص الوثيقة وان المفاوضات قد تطول الى مدة غير معلومة، اقترح المسؤولون الفنزويليون حلا وسط هو ان تقدم غيانا وفنزويلا تقرير نهائي مشترك، تمت الموافقة على هذا الاقتراح واعتبر التقرير النهائي ضروريا لأنه متوافق مع شروط اتفاقية جنيف، واعترف التقرير النهائي بان اللجنة المختلطة قد فشلت في ايجاد حلول مرضية للتسوية العملية لمسالة الحدود [١١١].

وفي إطار الحصول على دعم الولايات المتحدة الامريكية في هذا النزاع قدم الرئيس كالديرا محاولة قوية من خلال المحادثات مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون أمريكا الجنوبية تشارلز ماير Charlea Meyer، اذ قام كالديرا ولأول مره بخطوة بشأن هذه القضية، وفي إشارة الى لجنة الحدود المختلطة التي انتهى عملها في ١٧ أيار، واوضح أن فنزويلا تأمل في ان تنظر الولايات المتحدة او على الأقل في ان تقدم مساعي حميدة من اجل مواصلة الحوار بين فنزويلا و غيانا، ومن اجل الابتعاد عن اللجوء الى العمل العسكري ،أشار الرئيس كالديرا الى بلاده ليس لديها فكرة ثابتة حول الوسائل التي ينبغي استخدامها في حل النزاع، وان استمرار عمل اللجنة المختلطة او بعض الخطط المرتبطة بالتنمية متعددة الأطراف للمنطقة المتنازع عليها او اتباع نهج جديد للتحكيم، واكد الرئيس الفنزويلي ان بلاده تعتزم الاحتفاظ بسلطتها في الاعتراض على عضوية غيانا في المنظمات الدولية[١١٢]. ويبدو ان الرئيس كالديرا عاش ضغطاً قوياً بين الداخل الذي طالبه بإجراءات أكثر قوه تجاه غيانا وبين المواقف الخارجية لاسيما من الولايات المتحدة الامريكية التي كانت ترغب بإبقاء الخلاف الحدودي تحت السيطرة مع ميلها الى جانب غيانا.

تصاعد التوتر بين فنزويلا وغيانا حول الإقليم المتنازع عليه بينهما نتيجة التوتر العسكري بين الجانبين ، اذ اعتقد بعض العسكريين الفنزويليين من ان فنزويلا يجب ان تحصل على الأراضي المتنازع عليها، بينما كانت الخشية في غيانا ان يحدث مثل هذا الامر ، وسعت الى الدفاع عن موقفها عبر توجيه اتهامات علنية بأن فنزويلا تحرض على القيام بحوادث استفزازية، وعبرت الأوساط الامريكية في دوائر الامن القومي الأمريكي عن ان غيانا قد ترغب في التأكيد على الولايات المتحدة بالتدخل لتسوية النزاع بصورة سلمية و ان لا يكون هناك استخدام للقوة على الاطلاق[١١٣] .

الذي أثار الدهشة ان ردة الفعل الفنزويلية حول قضية عدم صحة قرار التحكم عام ١٨٩٩ لم يكن القضية التي ينبغي ان تهتم بها اللجنة المختلطة، واعتبرت القضية الوحيدة المعروضة على اللجنة هي مقدار الارض التي كانت غيانا مستعدة لإعادتها الى فنزويلا ، سعت فنزويلا من خلال اثارة الجدل حول مزاعمها بهذا البطلان من خلال تقديم مقترحات (التنمية المشتركة) للمنطقة وبموجب ترتيبات كان ستنقل فعليا عناصرها الأساسية الى سيادة فنزويلا، وبالتالي كانت هذه المقترحات غير مقبولة الى غيانا، مقابل ذلك دفعت مخاوف غيانا المستمرة من احتمال التدخل العسكري الفنزويلي الى الاصرار على قبول فنزويلا لوجود مراقب محايد من اجل قبول مقترحات التعاون الاقتصادي، وكان المسؤولون في غيانا يجدون صعوبة في توضيح اقتراح الحكومة بوجود مراقب محايد لا يعني وجوده بشكل دائم على الحدود, بل ويجب ان يكون هناك اتفاق بشان الحاجة الى مثل هذا الفريق الذي سيزور منطقة الحدود على فترات متفق عليها او بناء على الطلب نتيجة وقوع حوادث في تلك المنطقة، وانه سيساهم وعلى الفور في التحقيق في اي حالة اعتداء على الحدود، رفضت فنزويلا هذا الاقتراح[١١٤].

اقترحت الحكومة الفنزويلية وفي محاولة لكسر الجمود الذي أعقب ذلك، ان تتم تسوية مطالبها في المنطقة المتنازع عليها عن طريق التحكيم وفقا لمبدأ الانصاف مع منح المحكمين صلاحيات واسعة يمارسونها وفق القانون الدولي، لكن غيانا رات ان هذا الاقتراح فيه القليل من المزايا الإيجابية لان فنزويلا سبق وان شككت بمصداقية لجنة التحكيم لعام ١٨٩٩، واقترحت مقابل ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتكون وسيلة أكثر عملية لحل الخلاف وقدمت غيانا ذلك بشكل رسمي في ٢٦ ايار ١٩٧٠ ،ورفضت فنزويلا هذا الاقتراح[١١٥].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

وصلت المحادثات الحدودية الى مراحلها النهائية مع عدم وجود علامة على احراز التقدم اذ جرت بين البلدين مجموعتين من المناقشات في وقت واحد, أذ استمرت المحادثات على المستوى الفني خلال الاشهر الثلاث الماضية للتحضير لاجتماع وزيري الخارجية, وفي الوقت نفسه انتهت اعمال لجنة الحدود المختلطة رسميا بعد اربع سنوات من المناقشات غير المثمرة، وجرت تلك المحادثات الفنية في ٢٩ ايار ١٩٧٠, واشار مسؤولون في وزارة الخارجية الفنزويلية للسفارة الأمريكية انهم يشككون بنجاح هذه القضية في ترتيب اجتماع وزراء الخارجية، واتفق الطرفان على استكشاف افاق جديدة بعد ان قدمت اللجنة تقريرها النهائي في ١٧ ايار من اجل التوصل الى حلول اخرى او يتم اللجوء الى عرض النزاع على الامين العام للأمم المتحدة[١١٦] .

خلال زيارته الرئيس كالديرا الى واشنطن في حزيران ١٩٧٠طلب من الرئيس الامريكي نيكسون ان يأمر وزارة الخارجية الامريكية باستخدام نفوذها مع غيانا من اجل منع الخلاف الحدودي مع ذلك البلد

من الوصول الى نقطة حرجة، واوضح ان نوايا بلاده سلمية وإنها حاولت حل النزاع عن طريق المفاوضات، ورداً على استفسار الرئيس الامريكي، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية ان الولايات المتحدة قدمت دعما معنويا للجهود التي يبذلها الطرفان لحل النزاع سلميا، فيما اعرب الرئيس الامريكي عن اعتقاده بان على جميع الاطراف الحفاظ على الهدوء[١١٧].

ويمكن القول انه ومنذ تمرد روبونوني وهجرة الهنود الامريكيين الى فنزويلا الذين اضطهدتهم حكومة غيانا اصيب عمل اللجنة المختلطة لاتفاقية جنيف بالشلل، لذا قرر كالديرا وبدعم من وزير الخارجية كالفاني لاتخاذ خطوة مهمة لتهدئة الاوضاع فيما يخص هذه المسألة والتوقيع على بروتوكول بورت اوف سبين [١١٨] وان عدم وجود تقدم في هذه القضية دفع رئيس وزراء ترينداد وتوباغو(Trinidad and Tobago) أريك ويليامز(Eric Wilmaz) [١١٩] للتدخل كوسيط بين غيانا وفنزويلا لان العلاقات الدبلوماسية لم تكن موجودة بينهما واتفق معهم على ضرورة تحسين تلك العلاقات[١٢٠]، لذا كان البروتوكول نتيجة للمساعي الحميدة التي بذلها ايريك ويليامز اذ وقعت على البروتوكول فنزويلا وبريطانيا وغيانا في ١٨ حزيران ١٩٧٠ وبعد مفاوضات مكثفة خارج اطار اللجنة المختلطة امتدت بين شهري اذار وحزيران من العام نفسة وصدق على الاتفاقية كل من وزيري الخارجية الفنزويلي كالفاني ووزير الدولة في غيانا شريدران س رامفال Sheridan S. Ramval) والمفوض السامي لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية رونالد تشارلز (Ronald Charles) ولم يكن من قبيل الصدفة ان يتم التوقيع على بروتوكول في ترينداد وتوباغو، فقد اهتمت فنزويلا لجعل دول الكاريبي ترى ان فنزويلا ليست دولة عدوانية لتجرد غيانا من ثلاثة ارباع أراضيها [١٢١] .

صرح الرئيس كالديرا في ١٩ حزيران ١٩٧٠ قائلا "اريد ان ابذل قصارى جهدي لأبين لشعوب ترينداد وتوباغو وجامايكا وبربادوس وغيانا وجميع جزر الكاريبي ان فنزويلا هي أفضل صديق يمكن العثور عليه، وان مشكلة النزاع الاقليمي ذات اهمية كبيرة بالنسبة الى فنزويلا لكن لا يمكن ولا ينبغي ان تولد العداء بين الشعوب التي يجب ان يعملوا معا لتحقيق مصير مشترك"[١٢٢].جاءت هذه خطوة بعد سنوات من النزاع والضغط الفنزويلي من اجل الوصول الى تسوية عملية ومرضية للطرفين [١٢٣].

شجعت الولايات المتحدة الأمريكية رئيس وزراء ترينداد وتوباغو للتوسط بين الطرفين، لأنها ارادت لحلفائها السياسيين غيانا وفنزويلا التوصل الى اتفاق بشأن مشكلة الحدود، وقد أعلن وليامز لكلا الجانبين وجهة النظر الأمريكية في القضية، وتم كسر الجمود عندما اعلنت غيانا انها مستعدة للتعاون الاقتصادي، ومن دون حضور مراقب محايد، واصرت على ان يكون التعاون لمدة طويلة بما يكفي للسماح بتهيئة مناخ من العلاقات الحسنة بين الطرفين، وقبلت الحكومة الفنزويلية هذا الاقتراح وتم التوصل الى مشروع البروتوكول على اساس فهم مشترك، على المستوى الرسمي فيما يتعلق بمواصلة

حكومة فنزويلا للمطالبة خلال مدة التوقف الاجباري وانها لن تحاول تعطيل الاستثمار في منطقة ايسيكوبيو، وكذلك لن تقوم بنشر واصدار اي خرائط تظهر الاراضي في غيانا على انها تحت المطالبة كجزء منها ما لم تحمل هذه الخرائط تواريخ قبل التوقيع على هذا البروتوكول، وقد اصدرت فنزويلا تصريح بعدم نشر أي اشارة سواء كانت خرائط او كتابات او طوابع بريدية لها اشارة الى المطالبة بالأراضي لإظهار حسن النية في تنفيذ احكام البروتوكول، قبلت غيانا هذا التصريح ومن اجل تعزيز الثقة المتبادلة والعلاقات الإيجابية الودية بين الطرفين وبما يؤدي الى تحسين العلاقات وبما يليق بالدول المجاورة المحبة الى السلام(١٢٤).

احتوى البروتوكول على عدة مواد :

المادة الاولى: ما دام هذا البروتوكول نافذاً وخاضع للأحكام يتعين على الحكومتين استكشاف كل امكانات التفاهم الافضل بينهم وبين شعوبهم واجراء مراجعة دورية من خلال القنوات الدبلوماسية العادية لهدف تحسين علاقات وتحقيق تقدم بناء لها.

المادة الثانية: ما دام هذا البروتوكول نافذاً فلن تؤكد فنزويلا على السيادة الإقليمية على اراضي غيانا او من قبل غيانا على السيادة الإقليمية على اراضي فنزويلا.

المادة الثالثة: ما دام هذا البروتوكول نافذاً فسيتم تعليق المادة الرابعة من اتفاقية جنيف التي نصت على ان اللجنة المختلطة إذا لم تتوصل خلال أربع سنوات من تاريخ الاتفاق الى اتفاق لحل الخلاف فعلى الطرفين الإشارة في التقارير النهائي ان تختار الحكومتين دون تأخير وسائل التسوية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة من تاريخ نفاذ البروتوكول.

المادة الرابعة: ما دام هذا البروتوكول نافذاً لا يجوز تفسير اي شيء وارد في هذا الاتفاق على انه تنازل او انتقاص من قبل المملكة المتحدة او غيانا البريطانية او فنزويلا عن اي اساس للمطالبة بالسيادة الإقليمية في اراضي فنزويلا وغيانا البريطانية يجب ان يكون للاتفاق أثره فيما يتعلق بهذا البروتوكول مع مراعاة استبدال عبارة غيانا البريطانية اينما وجدت بعبارة غيانا.

المادة الخامسة: لا يجوز تفسير التوقيع على هذا البروتوكول واستمراره باي شكل من الاشكال على انه تنازل او انتقاص حقوق اي طرف .

المادة السادسة: يظل هذا البروتوكول نافذاً لمدة اولية قد تصل الى اثنتا عشر سنة قابلة للتجديد.

المادة السابعة: يمكن تجديده لفترات متتالية لمدة ١٢ سنة ولا تقل عن ٥ سنوات.

المادة الثامنة: يجوز انهاء هذا البروتوكول عند انتهاء المدة الأولية او اي مدة تجديد قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاءه.

المادة التاسعة: يعتبر البروتوكول قد تم تجديده في نهاية الفترة الأولية او اي فترة تجديد اخرى ما لم يتم انهاءه وفق المادة السابعة [١٢٥].

اتفق الطرفان عقب التوقيع على البروتوكول على الحاجة الى بذل جهود لضمان الانسجام ونجاح البروتوكول، وعلى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة من اجل تقليل التوتر وتجنب الحوادث في جميع المناطق التي يمكن ان يحدث فنها اي صدام، وان الحوادث من هذا النوع تشمل الموظفين تحت سلطة اي من الحكومتين ويمكن ان يضر بهدف خلق تفاهم بين حكومتي غيانا وفنزويلا، وبناءاً على ذلك تم الاتفاق على انشاء لجنة مشتركة ضمت ممثلين عن كل حكومة لبحث وسائل الحد من التوتر وتجنب الحوادث من خلال ممارسة كل حكومة لسلطاتها السيادية بروح الاعتدال وحسن النية[١٢٦] .

اشاد رئيس وزراء غيانا فوربس بورنهام ببنود بالبروتوكول والتي من المكن ان تعزز التفاهم والثقة المتبادلة والإيجابية بين بلاده و فنزويلا الجارتين الجديدتين، وان من الضروري انجاح هذا البروتوكول لتجنب المزيد من الحوادث على الحدود، واعلن عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان لتقليل التوتر، فضلاً عن اشارته الى انه وخلال العمل ببنود البروتوكول ان اسلوب التفاهم والثقة والصداقة هو من يحكم سلوك الحكومات وشعبي البلدين خلال الاثني عشر سنة القادمة، وستحل محل الشكوك وعدم الثقة والاعمال العدائية التي سادت بين البلدين خلال السنوات الماضية، ويجب ايقاف التوتر والخلاف على الفور، وستكون هناك حاجة الى الكثير من الجهد و الصبر لمحو خمس سنوات من العلاقات المتوترة، والتأكد من ان البروتوكول يجعل الانسجام بين الطرفين ممكنا[١٢٧].

اعرب وزير الخارجية الفنزويلي كالفاني وفيما يتعلق بفنزويلا وفي بيان الاسباب التي دفعت الحكومة الفنزويلية للموافقة على ما جاء في بنود البروتوكول وذلك من اجل البدء في مسار جديد بعد فشل اتفاقية جنيف، وان وسائل حل الخلاف قد تخرج من الاطراف المعنية مباشرة الى منظمة دولية تختارها الدولتين، وفي حالة عدم حصول ذلك الى الامين العام للأمم المتحدة [١٢٨] ، ونظراً لفشل اللجنة المختلطة وتدهور العلاقات بين البلدين قررت الحكومة الفنزويلية التشاور في الموضوع مع المسؤولين المختصين، وفي ظل غياب اي حل عملي للطرفين وتطبيقاً لاتفاقية جنيف كان من المفروض اللجوء الى الامم المتحدة للتسوية السلمية، لكن الحكومة الفنزويلية تأكدت انه لن يكون من السهل الحصول الى اتفاق في ذلك الوقت، لذلك كان من المناسب البحث عن مسار جديد. واستجابة

لاقتراح غيانا لإيجاد مدة زمنية طويلة، من اجل السماح لمناخ ملائم في العلاقات بين البلدين [١٢٩]. يبدوا ان الجانبين قد وجدوا في البرتوكول ما يضمن على الأقل تأجيل الخلاف .

شرح وزير خارجية فنزويلا المزايا التي قدمها البروتوكول لبلاده، واشار الى انه أبقى الدعوة سارية المفعول ومنع انتقال النزاع الى طرف ثالث، فضلا عن ذلك كانت هناك مدة مناسبة لكل الحكومتين لتحسين العلاقات خلال اثني عشر عاما، وايجاد طريق الى الحل، وسيكون لدى فنزويلا امكانية لتحسين صورتها امام شعب غيانا، كما اشار الى ان مصطلح ((تجميد)) لا يتوافق مع المعنى الحقيقي او القصد من البروتوكول وشكلت الوثيقة نجاحا لإرادة التفاهم ومرحلة جديدة من البحث عن حل للجدل [١٣٠].

وفيما يتعلق بموقف الرئيس كالديرا من توقيع البروتوكول فقد قال في مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٧٠ "ان البروتوكول قد وضع معيارا للتفاهم بين البلدين وتأجيل المادة الرابعة من اتفاقية جنيف لمدة ١٢ سنة، وكانت هذه الوثيقة نتيجة طويلة وشاقة من المفاوضات، وبالمناسبة كان لرئيس وزراء ترينيداد وتوباغو السيد ويليام دور مهم في تسهيل المحادثات بين ممثلي حكومة غيانا وفنزويلا، هذه المفاوضات الشاقة أدت الى نتيجة ويجب ان نعتبرها من نواحي كثيرة مفضلة على نطاق واسع ومعقولة بالنسبة الى فنزويلا في المقام الاول عن طريق تأجيل المادة الرابعة من اتفاقية جنيف التي نصت على فترة ثلاثة اشهر لاختيار احدى الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وتم منع خروج الأمر من ايدينا ومعالجة شيء خطير للغاية وذو اهمية بالنسبة للفنزويليين[١٣١] ونص البروتوكول الموقع على ان الحكومتين ستجري محادثات ودية والترويج لها والمحافظة على مناخ من الصداقة ،وتقليل التوترات التي نشأت او لا تزال قائمة وخلق بيئة مناسبة للجانبين، وان الغرض من البروتوكول هو تعزيز مناخ الصداقة ليس فقط مع غيانا ولكن مع الدول الاخرى الناطقة باللغة الإنجليزية في منطقة البحر كاريبي التي شوهت صورة فنزويلا عندها، ولدينا مصلحة وطنية في عكس الصورة الحقيقية لفنزويلا كدولة ودية تحترم حقوق الانسان وكبلد مدافع عن استقلال وسيادة الشعوب، وترى في السلام المعيار المثمر لتحقيق التنمية والتقدم، ويفترض في هذا التفاوض بطريقة واضحة وصريحة للحفاظ على جميع حقوقنا، وعند انتهاء المدة والاطراف لم يفعلوا ذلك ، وقرروا تمديده او انهم لم يتوصلوا الى حل اخر سيكون الوضع بالنسبة لفنزويلا تماماً كما لو كان في ذلك اليوم الذي استقبل فيه أعضاء اللجنة المختلطة، ومن المفهوم ان هذا الوثيقة ستعرض عنده عودة وزير العلاقات الخارجية على الكونغرس وهو الذي سيقرر اذا وجد ان اسباب وحجج وظروف البروتوكول حقيقية"[١٣٢] .

واضاف الرئيس في مؤتمره الصحفي" ان السلطة التشريعية للبلد هي من ستتولى الموافقة على تنفيذ البروتوكول"[١٣٣] وفي سياق المؤتمر الصحفي اشاد الرئيس كالديرا بقدرات وزارة الخارجية الفنزويلية والمختصين فيها على الجهود الشاقة التي بذلت للوصول الى هذا الاتفاق، وان البروتوكول ساهم في تهيئة الاجواء الداخلية في فنزويلا لتجنب زعزعة الاوضاع ، وان يضع جانباً رؤية فنزويلا دولة تحيط بها الصراعات والتوترات والصعوبات، ويساعد في فتح المسارات لكي تكون فنزويلا كما يجب ان تكون بحكم طبيعتها وتاريخها دولة كبيرة منفتحة وودية وحازمة في الدفاع عن حقوقها مع قبولها للتفاهم المثمر مع الاخرين وخاصة مع اولئك الاقرب اليها[١٣٤].

وفي مؤتمر اخر عقده الرئيس كالديرا يوم ٢٥ حزيران ١٩٧٠ ورده على التعليقات والمظاهرات السياسية الحزبية التي اثارها الاعلان عن توقيع البروتوكول قال الرئيس "الشعب الفنزويلي الوطني والحقيقي يتفق تماماً مع الحكومة بالأسباب التي دفعتها للتوقيع، اود ان اؤكد ان البروتوكول يمثل افضل طريقة للمحافظة على حقوق فنزويلا وبقائها، والبقاء حاضرة في المجال القانوني بمطالبتها بالأراضي الواقعة على الضفة اليسرى من ايسيكوبيو وفي الوقت نفسه منح مسارا بناءاً في المعالجة الدبلوماسية لهذه المسالة، بعض الناس صراحة او ضمناً اشاروا الى طريقة القوة، ولكن هذا ليس الطريق وانا اقول ذلك بقناعة تامة، انه لا يتوافق مع سلوك ومصالح فنزويلا العليا، يقدم بروتوكول ميزة هي علاج الامر في مناخ غير ذلك السائد في الداخل"[١٣٥].

استمر الرئيس كالديرا وخلال مؤتمراته الصحفية التي عقدها لاحقاً في الدفاع بقوة عن الاسباب التي دفعت حكومته للتوقيع على البروتوكول في وجه انتقادات لاذعة من خصومه السياسيين لاسيما من جانب حزب العمل الديمقراطي الذي اعتبر ان التوقيع انتصاراً لغيانا وعلى حساب الثوابت التاريخية لفنزويلا في اراضي اقليم ايسيكوبيو [١٣٦].

اثار توقيع البروتوكول في فنزويلا وعلى المستوى السياسي مواقف مختلفة منها رفض البروتوكول والدعوة الى استمرار العمل باتفاقية جنيف، فيما كان الموقف الاخر هو تعديل الاتفاقية من خلال التمديد لعمل اللجنة المختلطة، اما الموقف الثالث هو شجب اتفاقية جنيف لعدم امتثال غيانا واستعمال القوة لاستعادة الأراضي [١٣٧].

كانت هناك ردود افعال قوية اخرى منها استقالة السفير الفنزويلي في لندن خورخي اولافاريا (Jorge Olavaria)بدعوى انه لم تتم استشارته، فيما أكد سابقا على ان التفاوض هو انسب وسيلة لفنزويلا، وقدم البروتوكول الى الكونغرس الفنزويلي لغرض التصديق عليه لكن الكونغرس رفض المصادقة، بسبب معارضة حزب العمل الديمقراطي وبالتالي استفادت غيانا من البروتوكول الى اقصى

حد من خلال السيطرة على الاقليم المتنازع عليه ومارست سيادتها فيه وطورت حملة دولية ناجحة ضد فنزويلا [١٣٨].

عد الطرفان ان اثنتي عشر سنة هي مدة مناسبة كي تحسن الحكومتان علاقاتهما نتيجة النزاعات التي نشأت خلال عمل اللجنة المختلطة وفتحت مرحلة جديدة من الفهم للبحث عن حقيقة لحل النزاع مع غيانا والذي اعطى النتائج على المدى القصير من خلال سلسلة من الاجتماعات والاتفاقيات الثنائية بقصد الوصول الصريح الى ترتيب عملي. وربما هي مدة للنشاط السياسي والدبلوماسي بين البلدين، على الرغم من استمرار حملات الانتقاد العنيفة من قبل الكتاب والمتخصصين في فنزويلا وإطلاق عبارات مثل ان البروتوكول جمد المفاوضات وان فنزويلا وكالديرا تخلت رسميا عن المطالبة بأراضيها [١٣٩].

وجهت انتقادات للبروتوكول في غيانا من خلال بعض الفعاليات السياسية ومنها ان البروتوكول الذي جمد الخلاف لمدة أثني عشر سنة أمرت به حكومة الولايات المتحدة الامريكية على حلفائها في كل من غيانا وفنزويلا، وان غيانا وافقت على ذلك بسرعه، وعلى الرغم من ذلك كان البرتوكول قد قدم الى الجمعية الوطنية من قبل حكومة غيانا في ٢٢ حزيران ١٩٧٠ وتمت الموافقة عليه بعد مناقشات بين مؤيد ومعارض [١٤٠]. ويبدو مما سبق ان الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال توقيع البروتوكول اعتبرت ذلك نجاحاً وانسجاماً لسياستها، ولم تبذل جهدا كبيرا على صعيد التدخل والمفاوضات لإبقاء الوضع هادئاً بين حليفيها، وعدم استخدام النزاع من قبل خصومها لتأجيج الوضع وبالتالي السماح للثوريين بالاستفادة من الخلاف.

ثالثاً: علاقات فنزويلا مع غيانا بعد توقيع بروتوكول بورت اوف سبين حتى عام ١٩٧٩.

هدأت التوترات في العلاقات القليلة أصلاً بين فنزويلا غيانا، الا انه من المؤكد ان الهدف من البروتوكول كان البحث عن ظروف أكثر ملائمة لتحسين وتطوير العلاقات بين البلدين [١٤١]، على الرغم من ان فنزويلا واصلت المطالبة بجميع اراضي غرب منطقة ايسيكوبيو بعد التوقيع ، اذ ان الخرائط الفنزويلية ظلت تطلق تسمية "منطقة الاستصلاح" على المناطق التي كانت تطالب بها من غيانا سابقاً [١٤٢].

في الجانب المقابل أعلنت حكومة غيانا في اوائل تشرين الاول ١٩٧٢ انها تخطط برنامج لتطوير منطقة ايسيكوبيو والتنقيب عن النفط في المنطقة التي تطالب بها فنزويلا من خلال شركة من المانيا الغربية اسمها ديمتيكس (Demitex) ، رداً على ذلك اعلن الرئيس الفنزويلي رافائيل كالديرا وفي مؤتمر صحفي عقده في ١٢ تشرين الاول ١٩٧٢ لمناقشة هذا التطور وخلاله اصر الرئيس على ان

بروتوكول بورت اوف سبين قد وضع وقفاً على موضوع الحدود، وان لا يتم اي تعديل باي حال من الاحوال على المنطقة موضوع النزاع، واشار الرئيس الفنزويلي في مؤتمره الصحفي الى ان اي عمل يتم القيام به لا يغير الحقوق او الحجج او التطلعات الفنزويلية، ولا يمكن لأية تطورات تحدث في المنطقة محل النزاع ان تغير الموقف او الحقوق فيها (١٤٣).

من جانبها اصدرت حكومة غيانا رداً على تصريحات كالديرا من خلال بيان في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٢ اكدت فيه ان أنشطة التنمية لحكومة غيانا فيما يتعلق بمقاطعة ايسيكوبيو مثلها مثل جميع انشطة التنمية هي ممارسة لحقوق غيانا السيادية في اداء واجبها لتحسين مستوى معيشة شعبها بعدما يقارب قرنين من الحكم الاستعماري وكانت الصحافة الفنزويلية قد نشرت في ١٤ تشرين الاول طلب المعارضة الفنزويلية من الكونغرس استخدام حق النقض ضد بروتوكول بورت اوف سبين، لان غيانا تمارس السيادة على اراضي ايسيكوبيو، وان المعارضة قد تطلب من الكونغرس كذلك اصدار قرار بمنع غيانا من ممارسة السيادة على اراضي الاقليم والتي اعتبرتها الصحف الفنزويلية انها تابعة لفنزويلا وأنها محل النزاع منذ سنة ١٨٩٩، وادعت اوساط المعارضة الفنزويلية ان غيانا تفاوضت مع شركات كندية لقطع الاخشاب ومارست الزراعة العشوائية، واعلنت المعارضة كذلك ان الكونغرس لم يوافق على البروتوكول بعد، والذي جمد النزاع ، وان الكونغرس شجب ممارسات غيانا امام منظمات القانون الدولي، لأنها انتهكت الاتفاقية بمنحها حقوق تنقيب النفط وعمليات قطع الاخشاب (١٤٤).

على الرغم من عدم التصديق بصورة رسمية على البروتوكول في فنزويلا، لكن كان هناك رفض لمنح التنازلات الى الشركات الأجنبية في المنطقة المتنازع عليها لصالح غيانا التي شكلت خرقا للاتفاقية (١٤٥).

عندما تولى كارلوس اندريس بيريز (١٤٦) رئاسة فنزويلا عام ١٩٧٤ لم يقم حزب العمل الديمقراطي الذي ينتمي اليه الرئيس بتفعيل موقفه السابق في معارضة وشجب البروتوكول، وفضلاً عن احترام الاتفاق فقد تولى بشكل صارم سياسة سرية بشأن مطالب فنزويلا، وعمل على نحو فعال بعدم الكشف عن الاخبار والمناقشات حول الخلاف ،وتوافق على هذا الاجراء مع سياسة الدولة التي انتهجتها الحكومة للحفاظ على جميع المشاورات حول القضايا الإقليمية بصور سرية (١٤٧).

بعد عقد من العلاقات بين الجانبين التي اتسمت بالاتهامات والمواجهات الدبلوماسية والعسكرية الخطيرة، كان اول اشكال التقارب الودي بين الحكومتين الفنزويلية والغويانية عبر توقيع اتفاقية التبادل الثنائي في ٢٥ حزيران ١٩٧٤, اعقبه اتفاقية لشراء فنزويلا ١٢,٥٠٠ طن من السكر بصفقة بلغت

قيمتها ٧,٥ مليون دولار امريكي، وفي العام نفسه طلبت غيانا بالفعل مساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي من اجل تقييم القدرة الكهرومائية في كل أراضيها [١٤٨].

تعزز هذا التقارب عام ١٩٧٥ والذي شهد ونتيجة للمحادثات بين مسؤولي البلدين زيارات متعددة لوزراء من غيانا الى العاصمة الفنزويلية كاراكاس ،وفي ١٢ حزيران من العام نفسه عززت فنزويلا العلاقات من خلال خطة تعاونيه، اذ أعلن ان كل الطرفين توصلا الى اتفاق لقيام فنزويلا بالمساعدة في التنمية الاقتصادية في غيانا، وهكذا بدأت حكومة الرئيس بيريز في الامتثال للاتفاقيات بين البلدين وقبول غيانا لهذه الترتيبات واصبحت اتفاقية المساعدة في التنمية سارية المفعول اعتبارا من ٢٢ اب ١٩٧٥ وبراس مال قدره ١٥ مليون دولار [١٤٩].

وفي خطوه أخرى وعلى الرغم من تلقي فنزويلا بعض الانتقادات الدولية بسبب تأميم صناعات النفط والحديد، فقد كانت على استعداد للتضامن مع غيانا التي كانت في الوقت نفسه تقوم بتأميم صناعة البو كسيت والسكر، ومن خلال ذلك حاولت فنزويلا كسب غيانا ضد اي محاولة لزعزعة الاستقرار، وكذلك لتعزيز مكانتها الدولية كقوة من خلال ثروتها النفطية والحصول على الكثير من الاصدقاء في المنطقة [١٥٠].

وتتويجاً لتحسن العلاقات سافر رئيس الوزراء فوربس بورنهام الى كاراكاس في زيارة للمدة من ٢٠ – ٢٢ ايلول ١٩٧٥، بعد دعوة تلقاها من الرئيس الفنزويلي بيريز، واعتبرت خطوة لتحسين العلاقات مع الجارة، من جانبهم تعامل الغويانيون مع هذه الدعوة بحذر، اذ اخبر بورنهام السفير الأمريكي ماكس كريبس Max Krebs انه اصر على ان يكون جدول الاعمال قد اعد بعناية بحيث يكون لدى كل جانب فكرة واضحة عن المواضيع التي سيتم مناقشتها، هذا الحذر جاء بعد أن المح وزير الخارجية الفنزويلي اسكوفار للمسؤولين الزائرين من غيانا بان ادارة بيريز تريد ايجاد صيغة ما لوضع حد لقضية الحدود وبشكل دائم، وان كل ما يحتاجه الرئيس بيريز هو (لفتة لحفظ ماء الوجه)، من جانب غيانا رحب المسؤولون الغويانيون بالمختصين لتسوية المشكلة، الا انهم قد شككوا في كيفية القيام بتسوية الادعاءات الفنزويلية التي تم طرحها في الماضي من دون ابعاد الجماعات القومية والعسكرية، علاوة على ذلك ان الاقتراح القائل بان الخطوة الاولى يجب ان تأتي من غيانا من المؤكد سيرفضه المسؤولون في غيانا على انها ليست واقعية فحسب بل مستحيلة سياسياً[١٥١].

لا يمكن تجاهل قضية الحدود في اي اجتماع بين بيريز وبورنهام ، فقد هيمنت الموضوعات الملحة الاخرى على جدول اعمال الزيارة، وفي المقابل شعر المسؤولون الفنزويليون بالقلق من سرعة غيانا في التطور الى دولة اشتراكية من حزب واحد، وهناك مخاوف من تسارع وتيرة ذلك، وان بورنهام

سيصبح اكثر ثورية واقل تعاطي مع المقترحات الفنزويلية في الاعتدال، لذلك قام السفير الفنزويلي في جورج تاون بنشر مقالات في الصحف الغويانية قدم فيها وجهات نظر متفائلة عن الفوائد المستقبلية التي تنعكس من خلال العلاقات الوثيقة مع بلاده، وان هناك عدد من الحوافز الاقتصادية الذي يمكن لكاراكاس تقديمها الى غيانا تتراوح ما بين تحديد اجل قرض بقيمة ١٥ مليون دولار الممنوح سابقاً الى توسيع الروابط الثنائية في تتعلق التجارة وبالتعاون الفني والمشاريع المشتركة(١٥٢) .

وصل بورنهام الى كاراكاس رفقة وفد حكومي ضم ٢٤ مسؤولاً جميعهم من مجلس الوزراء فضلاً عن زوجته واثنين من بناته، كان هدف الزيارة الحصول على الدعم الفنزويلي في تطوير المشروع الطموح في محطة الطاقة الكهرومائية، وجاءت الزيارة بعد تراجع الاقتصاد في غيانا بسبب تراجع اسعار وانخفاض صادراتها، لذلك قرر رئيس الوزراء بورنهام الذهاب الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك بذل جهد لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة واعادة تنشيط برنامج مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAD وكانت المساعدات الأمريكية فورية وفتحت غيانا اقتصادها بالكامل لراس المال الاجنبي الخاص(١٥٣).

أجري بورنهام لقاءاً مع الرئيس بيريز في ٢١ أيلول، وكانت تربط الطرفين علاقات شخصية ودية وهناك تشابه في اوجه التفكير خاصة عندما تحدث بورنهام عن الحالة السياسية في العالم والحاجة الى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد، واتفقا على الحقوق التي يجب ان تتحكم بها الشعوب وان تكون مالكة لمواردها الطبيعية الخاصة، وكانت غيانا في اللحظة التي قامت فيها بتأميم البوكسيت شرعت فنزويلا بتأميم الحديد، لذلك كانت بين الدولتين مساحة من الاتفاق والتعاطف، وان هناك مجالات واسعة للتفاهم وتطورت العلاقات التجارية بينهما كثيرا (١٥٤).

وكان لقاء بيريز وبورنهام خلال الزيارة بادرة رمزية الى حد كبير اكدت العلاقات الودية القائمة بينهما، أذ لم يتم اعداد جدول اعمال رسمي وكان الاجتماع مفتوحا للسماح للزعيمين بالتعرف على رؤية الاخر ومعرفة كيف سينجحون, و اكتفى بيان مقتضب عقب الزيارة بالقول ان الزعيمين درسا سبيل تكثيف التعاون, ووافق بيريز على زيارة غيانا لكن لم يحدد موعدا لها ، اما بالنسبة لبورنهام كان الاجتماع فرصة لاستكشاف امكانية زيادة التعاون الاقتصادي والسياسي مع جار ثري وقوي في وقت كانت بلاده تخطط لتنمية اقتصادية داخلية وتهتم بأمن حدودها(١٥٥) .

رحب الفنزويليون من جانبهم بالزائر وعقد اربعة اجتماعات مع الرئيس بيريز، ويبدو ان سكان غيانا راضيين للغاية عن الحالة السائدة بين البلدين ووفقاً لاحد المسؤولين يمكن لبورنهام ببساطة الان التقاط الهاتف والاتصال ببيريز بناء على طلب منه او بسبب مشكلة بسيطة، والعلاقات الان

افضل من اي وقت مضى، فور عودته الى بلاده أخبر بورنهام مجلس وزرائه ان المناخ الان يجعل التوصل الى اتفاق أسهل، واعتقد ان الرئيس بيريز قد اشار بوضوح الى رغبته في وضع حل لمشكلة الحدود طويلة الأمد، ويبدو ان بيريز قد حصل على دعم غيانا للعناصر الأساسية لسياسته الخارجية [١٥٦].

ظل الرئيس بيريز يؤكد الى المسؤولين الامريكيين وباستمرار استعداده لتسوية النزاع الحدودي طويل الامد بين فنزويلا وغيانا وانه يتوقع العمل على هذه التسوية في المستقبل القريب [١٥٧].

على هذا الأساس زار الرئيس كارلوس اندريس بيريز غيانا للمده من ١٨-٢٠ تشرين الاول ١٩٧٨، في مدة شهدت العلاقات بين البلدين تطورات ملحوظة، وتضمن خط سير رحلة الرئيس زيارته الى منطقة جونز تاونjones Town [١٥٨] ، لكن هذه الخطوة الغيت في اللحظة الأخيرة ولم تعطي حكومة غيانا اي تفسير عن هذا الاجراء ولكن على الارجح لكي لا تعلم فنزويلا عن ما يدور في جونز تاون، وفي هذه الزيارة اعرب الرئيس الفنزويلي عن الحاجة والرغبة في ايجاد ترتيب حدودي عادل منصف بناءاً على الاعتبارات القانونية والتاريخية الاستراتيجية، وبعد يومين من المحادثات المكثفة وضع الزعيمان اسس التعاون التقني والمالي من خلال بناء مجمع طموح للطاقة الكهرومائية يقع في المنطقة حيث يوجد الخلاف الاقليمي بين البلدين، تضمنت زيارة الرئيس الفنزويلي لقاء مع الرئيس الغوياني رايموند ارثر تشونغ١٩٧٠-١٩٨٠ [١٥٩](Raymond Arthur Chung)، وكذلك زيارة مصانع السكر والقاء خطاب امام وسائل الاعلام والصحفيين والمسؤولين في غيانا[١٦٠].

وافقت غيانا خلال تلك المدة على تعديل خط الحدود (خط ابردين عام ١٨٤٤) من بين الفرضيات التسع [١٦١] التي تناولتها فنزويلا والفرضية التي قدمتها غيانا، تالف اقتراح غيانا مخطط يتضمن مساحة من الارض بلغت ١٤,٦٥٧ كم٢ بينما كان اقتراح فنزويلي يتألف من ١٩.٨١٧ كلم٢ [١٦٢].

في الوقت الذي كانت فيه غيانا تعمل على تحسين العلاقات مع فنزويلا، كانت غيانا تتحرك بهدوء من اجل تقوية حدودها الغربية وفكرت باستخدام ايسيكوبيو وبالخصوص منطقة الشمال الغربي من الاقليم كمنطقة عازلة لوقف اي اجتياح من قبل الجيش الفنزويلي، لذلك اسند الى الواعظ الامريكي جيم جونز (Jim jones)([١٦٣]) واعضاء طائفته معبد الشمس للاستقرار فيها الى الشمال الغربي من نهر بريما (Prima) في اب ١٩٧٤ في المستوطنة التي سميت جونز تاون والتي كانت قريبة من ميناء كايتوما (kaituma) ومنحت (سراً) حكماً ذاتياً من قبل حكومة غيانا واصبح دولة داخل دولة[١٦٤].

كانت جونز تاون عبارة عن مستعمرة زراعية جماعية ضمت مواطنون امريكيون ينتمون الى طائفة دينية موالية للشيوعية يقودها جيم جونز خصصت لها مساحة ١٥٠٠ هكتار وعلى مسافة ٣٠ كم من الحدود، وزعم ان رئيس الوزراء فوربس بورنهام سمح بأنشاء هذه المستعمرة في موقع غير مناسب للعمل الزراعي، وكما قيل فقط كاستراتيجية لاحتواء التوغلات العسكرية المحتملة من قبل القوات المسلحة الفنزويلية، كما وعد جيم جونز بالموت من اجل الدفاع عن حدود غيانا [١٦٥].

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٨ لقي ما مجموعة ٩١٤ مستوطن في جونز تاون مصرعهم، بما في ذلك القس جيم جونز، فضلا عن عضو الكونغرس الامريكي ليو. ج ريان (Leo j. Ryan) [١٦٦] الديمقراطي من ولاية كاليفورنيا الذي كان يرافقه ١٥ اخرون من المنشقين عن جونز و٣ صحفيين امريكيين جاءوا للاستفسار عن الاوضاع المعيشية للمستوطنين بعد تلقيهم شكاوى حول الانتهاكات الجنسية وتعاطي المخدرات وغسل الادمغة والسخرة والاتجار بالبشر وتشكيل عصابات حرب شيوعية[١٦٧].

امر جونز بعملية القتل (الانتحار) الجماعي بعد ان قرر بعض رجال الدين من طائفته مغادرة المستوطنة والعودة الى الولايات المتحدة مع عضو الكونغرس ريان عن طريق تناول سم السيانيد (Cyanide)، وفي الايام التالية تم ارسال جنود غيانا الى المستعمرة لغرض انتشال الجثث وعثر اثناء ذلك على كميات ضخمة من الأسلحة المتطورة في المستعمرة [١٦٨].

وفقاً للمعارضة في غيانا كانت نية الحكومة استخدام جماعة جيم جونز من اجل الحصول على قوة مسلحة لإخماد اي انتفاضة شعبية، وكذلك لمنع فنزويلا من غزو غيانا لكون الأغلبية الساحقة من سكان المستعمرة هم من المواطنين الامريكيين، وان فنزويلا ستكون حذرة في مهاجمتهم او احتلال مستوطنتهم وفي حال حدوث الغزو ستكون الولايات المتحدة الامريكية مضطرة الى دعم غيانا ومساعدة مواطنيها وفي الوقت نفسه لا تريد فنزويلا اي مواجهة مع الولايات المتحدة، عدت بعض المصادر وجود المستوطنة على انها محاولة من قبل الحكومة الغويانية باستخدام قانون الاستيطان من اجل تثبيت ملكيتها للأراضي التي تطالب بها فنزويلا، من جانبها نفت السلطات في غيانا وجود اي استراتيجية من هذا القبيل وان مستوطني جونز تاون كانوا مزارعين عازمين على تطوير المناطق الداخلية وانهم اكتسبوا سمعة بانهم مزارعون جيدون مجتهدون[١٦٩]. ويبدوا مما سبق الى ان الولايات المتحدة الامريكية لم يكن لها تدخل واضح وحاسم وقوي في الخلاف كون الأخيرة أدركت ان هذا الخلاف لن يصل الى حد الحرب بين طرفيه، مع ذلك سعى طرفي النزاع الى كسب الامريكيين الى جانبه وما محاولة غيانا استخدام رعايا أمريكيين كحاجز امام فنزويلا، الامر الذي سيجبر الولايات المتحدة للتحرك إذا ما قامت فنزويلا بمهاجمتهم.

مقابل ذلك حرصت فنزويلا على تعزيز انتشارها العسكري قرب الحدود مع غيانا، فتم انشاء قاعدة لقواتها البرية في مطار جواسيباتي (Cuasipati) ضم اثني عشر عربة تخزين وستة شاحنات و١٢ عربة كبيرة وما لا يقل عن ١٨ عربة متوسطة الحجم وما يقارب من ١٥٠ جندي، اشارت التقارير الصحفية الى ان فنزويلا لا زالت تنظر الى العمل العسكري فيما يتعلق بالمطالبات الإقليمية في هذه المنطقة، مطار جواسيباتي قريب جداً من الحدود مع غيانا وعبارة عن قاعدة جوية غالباً ما تدعم عمليات الطيران المدني لكل المناطق [١٧٠].

وفي الاشهر الأخيرة من ولايته وقبل ان يترك منصبه بيريز كان يود تسوية النزاعات الحدودية مع غيانا والقيام بدور نشط في المساعدة في حل مشاكل كل نصف الكرة الأرضية الأخرى [١٧١].

مما تقدم يمكن القول ان فنزويلا واجهت صعوبات جمة في اثبات احقيتها في ارضي إقليم ايسيكوبيو ويعود ذلك الى الوضع القانوني لغيانا نتيجة قرار التحكيم لعام ١٨٩٩ وكذلك للأوضاع الدولية والإقليمية المؤيدة لخصمها نتيجة تداخل المصالح السياسية والاقتصادية وتوازن القوى الإقليمي والثروات الطبيعية نتيجة لذلك رحلت القضية لوقت اخر بالنسبة لفنزويلا والتي لم تعترف بالواقع.

الخاتمة

إن دراسة النزاع الحدودي بين فنزويلا وغيانا حول إقليم إيسيكوبيو للمدة (١٩٦٩-١٩٧٩)، كشف بوضوح أن هذا الصراع لم يكن وليد تلك المدة فحسب، بل هو امتداد لتعقيدات تاريخية عميقة الجذور، امتدت إلى مدة الاستعماري البريطاني وأحكام وقرارات تحكيمية دولية أثارت الجدل. مثل إقليم إيسيكويبو بعداً استراتيجياً وسيادياً لكلا الطرفين، فتشابكت فيه الاعتبارات السياسية والجغرافية، واصطدمت فيه المبادئ القانونية بالمطالب التاريخية، في ظل سياقات إقليمية وعالمية كانت بدورها في حالة تغير دائم.

لقد أظهرت أحداث محل الدراسة أن المطالب الفنزويلية لم تكن قائمة فقط على سرديات قومية أو مشاعر تاريخية، بل استندت أيضاً إلى طعون قانونية ضد قرار تحكيم عام ١٨٩٩، الذي اعتبرته كراكاس قراراً اتخذ بالتزوير وبواسطة التلاعب السياسي، في المقابل تمسكت غيانا بالشرعية الدولية ومخرجات القانون الدولي، وسعت لترسيخ سيادتها على الإقليم بدعم من القوى الغربية وعلى رأسها بريطانيا ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

وما بين محاولات التسوية، وتعثر الوساطات، وبروز دور الأمم المتحدة، تكرس الطابع المستمر للنزاع، وبرزت محدودية الأدوات الدولية في فض النزاعات المعقدة التي تمزج بين الواقع التاريخي

والقانوني والسياسي. كما أظهر البحث بوضوح كيف يمكن أن تتحول القضايا الحدودية إلى عناصر استقطاب قومي داخلي ومزايدات سياسية إقليمية، ما يجعلها أشد صعوبة في ايجاد حل يرضي الطرفين.

إن النزاع حول إيسيكويبو لا يمكن النظر إليه بوصفه خلافاً حدودياً تقليدياً، بل كحالة لفهم طبيعة النزاعات الممتدة فيما بعد الحقبة الاستعمارية، وكيفية تفاعل الدولة الوطنية الحديثة مع تركة الماضي في ظل وضع دولي متغير، وسلط البحث الضوء على مده مهمة من عمر هذا النزاع، وتوفير قراءة دقيقة لأبعاده وتداعياته، مع فتح الباب أمام دراسات أعمق تعنى بمراحل لاحقة منه، قد تكون أشد تعقيداً وتأثيراً على مستقبل العلاقات الفنزويلية-الغيانية.

الهوامش:

(١) وليد سامي فارس، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه فنزويلا١٩٦٩-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة البصرة, ٢٠٢٤ , ص ص٣١-٣٢.

(٢) يتبع هذا الإقليم لجمهورية غيانا وهي دوله تقع شمال شرق أمريكا الجنوبية ضمن منطقة الكاريبي الناطقة باللغة الإنكليزية وتحده من الشمال المحيط الأطلسي والشرق سورينام ومن الجنوب البرازيل ومن الغرب فنزويلا نالت الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٦٦م تتميز بتنوعها العرقي والثقافي فضلاً عن امتلاكها ثروات طبيعية هائلة من الذهب والغابات وحديثاً احتياطي نفطي كبير ويعد هذا الإقليم ابرز مناطق غيانا ويمثل ثلثي مساحتها لاسيما وان نهر ايسيكوبيو يقسم غيانا الى قسمين شرقي وغربي والذي تطالب فنزويلا بضمه الى أراضيها لما يشكله من أهمية اقتصادية وجغرافية . ينظر: خليل إبراهيم الجبوري الحدود السياسية والنزاعات الإقليمية في أمريكا الجنوبية دار صفاء بغداد ٢٠٢٠ ص ص١٣٣-١٣٥.

(٣) للتفصيل ينظر: عبد الله حميد العتابي، السياسة الامريكية تجاه فنزويلا ١٨٩٥- ١٩٠٢ , دار كلكامش، بغداد ٢٠١٨ , ص ٢١-٤١ – نوفل كاظم مهوس واخرون، النزاع البريطاني الفنزويلي على حدود مستعمرة غويانا ١٨٤١-١٨٩٩ والموقف الأمريكي منه، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٣٩, حزيران ٢٠٢٤ ص ص ٢٠٣-٢٤٠.

(4) Fernande Maria Alejandra, Morales Monzur , La politica exterior Venezolana desde 1959 hasta 1974 su influencia en la consolidacion de ia democracia , Revista de Estudios Historicos document , Vol ,2 , No 2 , July , 2003 , p : 20 .

(٥) سيفرو ماليت : ١٨٦٠- ١٩٤٨ محامي ومهندس وقانوني امريكي كان جزء من فريق الدفاع عن فنزويلا في قرار التحكيم في النزاع بينها وغيانا في باريس وكذلك عمل طبيباً في الجيش الأمريكي وقنصلاً لها في المكسيك . ينظر: https://share.google/OdJAnQQGFfwvp86

(6) Jorgel. Dominguez, Comflictos tervitoriales democracia En America Latina, Universidad de Belgrano, Argentina, 2003, p: 177.

(٧) رومولو بيتانكورت (١٩٠٨-١٩٨٠م): ولد في كاركاس, وتلقى تعليمه فيها ، اسس فيها حركة طلابية يسارية معارضة ، ارسل إلى المنفى , اسس حزب العمل , وسافر إلى عدة دول ، عاد إلى بلاده عام ١٩٥٨م ، ونظم حزب مجاز في انتخابات عام ١٩٥٨م كرئيس ، ساهم في اصلاح بلاده عام ١٩٦٣م ، توفي عام عام ١٩٨٠م في نيويورك , للمزيد من التفصيل ينظر : Harris M .Lentz , Heads of states and covery ments a world Encyclopedia of over 2 , 1945 – 1992 , Routledge Taylor , Francis Group , New York , 2013 ,p.821 .

(٨) علي مكي حميد، السياسة الامريكية تجاه فنزويلا ١٩٥٢-١٩٦٩، رسالة ماجستير غير منشوره, كلية التربية، جامعة ميسان ,٢٠٢٢, ص١٤٥.

(9) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy , The Guyana – Veaezuela border disput Vol 2, colonization , boundary disput , renewwed claims , New Treaties and diplomatic outreach (1901-1982), 2015, p: 17 .

(10) Thomas Donovan, Op, Cit, p: 677.

(11) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy, Vol .2, Op, Cit, p: 23.

(١٢) علي مكي حميد ، المصدر السابق، ص١٤٥-١٤٦.

(١٣) راؤول ليوني (١٩٠٥-١٩٧٢م) : ولد في عام ١٩٠٥م ، وتلقى تعليمه في الجامعة المركزية , سياسي ليبرالي ، من حزب العمل الديمقراطي , نفي خارج البلاد ، شغل عدة مناصب وزارية وتشريعية , انتخب رئيساً عام ١٩٦٣م ، توفي عام ١٩٧٢م , ينظر : . Harris M . Lentzlll , Op , Cit , p. 825

(١٤) وقعت معاهدة مع سفارة كولومبيا في عام ١٩٠٢م منحت فيها سلطه للولايات المتحدة لبناء قناه بنما مقابل ١٠ مليون دولار وايجار سنوي ٢٥٠ الف دولار، وبعد استقلال بنما عن كولومبيا عقدت معاهدة سنة ١٩٠٣م مع بنما بالشروط نفسها، بدأت تنفيذ مشروع القناة سنه ١٩٠٤م وانتهى في اب ١٩١٤م ، يبلغ طول مجرى القناه الصناعي ٢٤,٧ كيلو متر وطول كلي يبلغ ٧٧ كيلو متر تربط بين المحيطين الهادي والاطلسي ، وشكلت اهمية كبيره لأنها اختصرت حركه النقل البحري للتفصيل ينظر : ابراهيم فنجان صدام , العلاقات الامريكية البنمية ١٩١٤ -١٩٣٩م , مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة البصرة , مج٤٣ , العدد ٣ , ٢٠١٨ , ص ٤٤٤-٤٥٩ .

(15) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy , The Guyana – Veaezuela border disput Vol 1 , colonization , boundary disput and arbitration , 2013 , p : 132 .

(16) Thomas Donovan, Challengs to the territorial Integrity of Guyana: a Legal analglsis Geoegia Jourual of International and comparative Low, Vol .32, p: 674.

(17) Ibid , p : 40 .

(18) Ibid , p : 40 .

(19) Jose Rafael Gamero Lans, Los Pormenores En LA Negociacion bilaterai enter Venezuela v Guyana para un Arreglo practico controversia Territorial, pesde el Acuerdo de Ginebra hasta el vencimiento del proto colo de puerto Espana, Caracas, 2018, p: 98.

(20) Jessica p. Guillen A, La Revolucion Mas dificil : Raul Leoni y La politica exterior democratico En La G querra fria (1964-1969) , universidad Catolica Andres Bello , Maestria En historia , caracas , 2019 , pp : 140-141 .

(21) Ibid , p : 141 .

(22) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy, Op, Cit, p: 48.

(٢٣) فوربس بورنهام: ولد عام ١٩٢٣ وتلقى تعليمة الاولي فيها ثم سافر الى جامعة لندن لإكمال دراسته وحصل منها على شهادة الحقوق وعمل محامياً , احد مؤسسي حزب الشعب المؤيد للاستقلال ، ثم اصبح عضواً في الجمعية الوطنية عام ١٩٥٣ ، ثم شكل حزب المؤتمر الشعبي بعد خلاف مع أعضاء حزبه الأول نولى رئاسة الوزراء عام ١٩٦٤ , وقاد حكومة الاستقلال عن بريطانيا ، تولى رئاسة الدولة عام ١٩٨٠ حتى تاريخ وفاته عام ١٩٨٥ .
Harris M.Lentz III, Heads of State and Covernment, Routledge , London , 2013, p:352

(٢٤) تشيدي جاغمان: ولد عام ١٩٨١ تعلم في مدارس غيانا ثم سافر لإكمال دراسته في الولايات المتحدة الامريكية والتي حصل فيها على شهادة طب الاسنان, عاد بعدها لبلاده وانخرط في العمل السياسي والنقابي، ويعد احد مؤسسي حزب الشعب التقدمي، والذي اصبح رئيسه ثم رئيساً للوزراء ١٩٦١، وشغل كذلك منصب وزير الزراعة والمناجم, اصبح رئيساً لغيانا عام ١٩٩٢. توفي عام ١٩٩٧. ينظر: Ibid ,p:353.

(25) Weekly Summary, special report, Guyana becom A cooperative Republic, 22 Februarry , 1970, cited in : C.I.A No: 0359 – 70, , pp : 1-2 .

(26) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy , Vol 2 , Op , Cit , p : 61 .

(27) Ibid, p: 61.

(28) Ibid, p: 62.

(٢٩) تظهر وثيقة امريكية مرسلة إلى وزير الخارجية الامريكية دين راسك توضح فيها تفاصيل الخطة الفنزويلية. للمزيد ينظر: Ibid , p : 62 – 64

(30) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy, Vol 2, Op, Cit, p: 64.

(31) Aaron Marcus Homer, Guyana – Venezuela border dispute seeking A peaceful solution for the jegree of Master at the city college New York, 2018, p: 31.

(32) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy, Vol 2, Op, Cit, p: 61.

(33Ibid, p: 90-91.

(34) Tomas Straka, La Revolucion Mas dificil, Op, Cit, p: 143.

(35)) Ibid, p: 143-144.

(36) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy, Vol 2, Op, Cit, p: 98-100.

(37) Ibid p: 100-102.

(38) Ibid p: 105-107.

(39) Ibid, p: 109-110.

(٤٠) للتفصيل في بنود الاتفاقية ينظر: Aaron Marecus Homer, Op, Cit, p: 89-93

(41) Jose Rafael Gamero Lans, Op, Cit, p: 21.

(42) Aaron Marecus Homer, Op, Cit, p: 22.

(٤٣) ينحدر من بورما ولد عام ١٩٠٩ مارس الاعلام والعمل الدبلوماسي وشغل منصب ممثل لبلاده في المنظمة الدولية من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١ كان فيها رئيس لجنة المصالحة في الكونغو، اختير اميناً عاماً للأمم المتحدة خلفاً لداغ همرشولد الذي قتل في حادث تحطم طائرته عام ١٩٦١ اعيد انتخابه لولاية ثانية على راس المنظمة الدولية حتى عام ١٩٧١ ، توفي عام ١٩٧٤. ينظر: علي حسين عيسى، يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة وموقفه من الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧١ , أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب جامعة البصرة. ٢٠٢٣ ، ص ص ٢١-٣٢.

(44) Tomas Straka, La Revolucion Mas dificil, Op, Cit, p: 146.

(45) Ibid, p: 146.

(46) Aaron Marecus Homer, Op, Cit, p: 22-23.

(47) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy, Vol 2, Op, Cit, p: 114-115.

(٤٨) علي مكي حميد, المصدر السابق, ص١٥٢.

(49) Tomas Straka, La Revolucion Mas dificil, Op, Cit, p: 146.

(50) Stephen Q. Robe, U. S intervention in British: A Cold war story, The university of north corolina, 2005, p: 139.

(51) Odeen Ishmael, The Trail of piflomacy, Vol 2, Op, Cit, p: 118.

(٥٢) جزيرة نهرية بمساحة ٢٨ كم, عند التقاء نهري كوبوني وفيامو بالقرب من مدينة سان مارتن, جوار الخط الذي فرضته اتفاق عام ١٨٩٩م Aaron Marecus Homer, Op, Cit, p: 46.

(53) Ibid, p: 46-47.

(54) Information memorandum for the president special assistant (Rostom) to president johnson, Guyanas border dispute with Venezuela, 25 , January 1968,cited in: F . R . U . S , 1964-1968 , Vol , xxxll , Dominican Repnplic , cuba , Haiti , Guyaua , No 430 , p : 947 .

(55) Memorandum of Conversation , to substantive issuse were discussed prime minster Burn ham22 , January 1968 ,cited in : F . R . U . S , 1964-1968 , , Vol , xxxll , Dominican Repnplic , cuba , Haiti , Guyaua , No 426 , , p : 945 .

(56) Circulan Telegram from the department of stat to American Repnplic posts , Guyana - venezuela border dispute with, 17 , July , 1968 cited in : F . R . U . S , 1964-1968 ,

Vol , xxxll , Dominican Repnplic , cuba , Haiti , Guyaua , No 436 , , p : 962-972 .

(57) Memorandum for the files , Meeting of Guyaua prime minster Burn ham 26 , July 1968, cited in :F . R . U . S , 1964-1968 , , Vol , xxxll , Dominican Repnplic , cuba , Haiti , Guyaua , No 437 , , p : 962 . Tomas Straka , Op.Cit.,p:148-155 .

(58)Weekly Summary , Guyna- Venezuela border disput again Venezula has reilerated its clim to more than help , 19 July 1968 , cited in: C.I.A, No, 0029/68,p,24.

(59) I bid , p.24

(60) Tomas Straka , Op.Cit.,p:156 .

(61) CIA , Weekly Summary , special report , Op.Cit.,p:7 .

(٦٢) رافائيل كالديرا (١٩١٦-٢٠١٦م) : زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي لفنزويلا عام ١٩٤٦م , شغل منصب الرئاسه لمدتين ١٩٦٩- ١٩٧٤و ١٩٩٤ - ١٩٩٨, ولد في سان فليبي عام ١٩١٦م , حاصل على الدكتوراه في الفلسفة, وخبير في القانون , شغل العديد من المناصب التشريعية والتنفيذية , توفي عام ٢٠١٦م , للتفصيل ينظر :

Harris M . Lentzlll , Op , Cit , p. 824 .

Manuel Donis Rios , Rafael Caldera , El protocol de Puerto es pana ,Caracas , 2016, p, 292.

(٦٣)

(٦٤) فاليري هارت: ولدت عام ١٩٢٣ وترعرعت في غيانا موطنها الأصلي وأصبحت فيما بعد زعيمة السكان الأصليين وعضو في حزب الهنود الأمريكيين, عارضت حكومة فوربس برنهام ورشحت نفسها لانتخابات عام ١٩٦٨ لكنها لم تفز فيها, ونفيت خارج بلادها بعد المشاركة في تمرد روبوبوني , وتوفيت في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٢١ .ينظر: https://share.google/TFI8sjEE4MIZ24PHP

(65) Manuel Donis Rios, Op.Cit.,p:292 .

(66) Odeen Ishmael , The Trail of piflomacy , Op , Cit , p : 222 .

(67) Central Intelligence balletin , venezuela my be proparing to Invade the essguibo region of Guyana26 Decmber 1968 cited in : C.I.A , No – 40 , p : 3 .

(68) Manuel Donis Rios , Op.Cit.,p:242 .

(69) Odeen Ishmael , The Trail of piflomacy , Op , Cit , p : 223 .

(70) Manuel Donis Rios , Op.Cit.,p:293 .

(٧١) للمزيد من التفصيل عن التمرد, ينظر : Odeen Ishmael , The Trail of piflomacy , vol .2 , Op , Cit , p : 231 .

(72) Manuel Donis Rios , Op.Cit.,p:293 .

(73) I bid.,p:293 .

(74) Odeen Ishmael , The Trail of piflomacy , vol .2 , Op , Cit , p : 232 .

(75) Ibid, p : 236 .

(76) Central Intelligence balletin , venezuela amilitary officer admits venezuela supported therecent Guyana, 11 Januray 1969 , cited in : C.I.A, No – cl96 , , p : 4 .

(٧٧) حزب العمل الديمقراطي : تأسس هذا الحزب في عام ١٩٣٦ من قبل مجموعة من معارضي نظام العسكري في فنزويلا بقيادة رومولو بيتناكورت عام ١٩٣٦ تحت اسم الحزب الوطني الاجتماعي ، ثم غير أسم الحزب الى حزب العمل الوطني في عام ١٩٤١ اتبع هذا الحزب الفكر الاشتراكي الديمقراطي وسيطر هذا الحزب على المشهد السياسي والحكومي لعقود عده Peter Calvert, A political and economic dictionary of Latin America, Europa publication , London and New York, 2004, p.1

(٧٨)الحزب الاجتماعي المسيحي : تأسس في فنزويلا عام ١٩٤٦م بزعامة رفائيل كالديرا ، يدعو الحزب إلى تطبيق الجانب الاجتماعي في المسيحية انطلاقاً من المفاهيم الانسانية للدين المسيحي . ينظر : سامي عبيد , اعرف عن فنزويلا عن طريق شخصياتها ، القاهرة ، ١٩٨٨ ., ص١٢-١٣ .

(79) Odeen Ishmael , The Trail of piflomacy , vol .2 , Op , Cit , p : 274 .

(80) Central Intelligence balletin , venezuela is in Incveasingits support to Guyana secessionists , 22 Januray 1969 , cited in : C.I.A , No –l96 , p : 7 .

(81) Central intelligence bulletin Venezuela officials intend to step up their propaganda campaign against guyana .17 January 1969.cited in : C.I.A , No: 196 P.5.

(82) Jose Rafael Gamero lans ,Op.Cit , pp.24-25

(٨٣) صفوت سيد احمد حسين، ازمة النزاع الحدودي بين غيانا البريطانية وفنزويلا بين عامي ١٨٩٥- ١٨٩٩ وأثرها حتى عام ١٩٧٠ , مجلة كلية الآداب جامعة دمنهور، د-ت، العدد ٣٣ , ص٨٥.

(84) The president's daily brief Venezuela –Guyana. 3 February ,1969, cited in : C.I.A, No. 21,,p.5

(85) Central intelligence Bulletin . Venezuela – Guyana , 12 July 1969 ,cited in : C.I.A, No. 196 , P.4

(٨٦) اريستدس كالفاني (١٩١٨-١٩٨٦م) : وزير خارجية فنزويلا ١٩٦٩-١٩٧٤م , وتولى عدة مناصب تشريعية , وتلقى تعليمه في دول مختلفه , عضو في حزب الاجتماعي المسيحي , ينظر https : // es . m . wikipedia . org . wiki / Ari % .c3 % AD saides – calvani .

(87) CIA news from Guyana . Guyana nation on the move. Venezuela charges refuted by Guyana 30 August 1969, cited in : C.I.A , No. 35 /69 , p.2

(٨٨) ريتشارد نيكسون: (١٩١٣- ١٩٩٤) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، من الحزب الجمهوري ، ولد في كاليفورنيا ، وهو الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أجبر على الاستقالة عام ١٩٧٤ بسبب فضيحة ووتر غيت ، حاصل على شهاده في الحقوق وعمل ضابطا في الجيش الأمريكي ورقي إلى رتب أعلى ، في عام ١٩٤٦ نجح في الفوز في عضوية مجلس النواب عن الحزب الجمهوري ثم في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٠، ثم صار نائبا للرئيس من عام ١٩٥٣ حتى اعتزاله عام ١٩٦١ عاد إلى السياسه مره أخرى وفاز بترشيح حزبه للرئاسه ليفوز عام ١٩٦٩ واعيد انتخابه عام ١٩٧٢ ليجبر على الاستقالة عام ١٩٧٤ ، شهدت مدة رئاسته تطور في العلاقات مع الصين والاتحاد السوفيتي. توفي عام ١٩٩٤. للتفصيل ينظر: اودو زاوتر , رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ الاستقلال حتى اليوم , دار الحكمة , لندن , ٢٠٠٦ , ص ٢٦١_٢٧٠ .

(٨٩) نلسون روكفلر (١٩٠٨-١٩٧٩م) : ينحدر من عائلة روكفلر الثرية من مدينة نيويورك , نائب الرئيس الامريكي , وحكم ولاية نيويورك, ومساعد وزير الخارجية , من الحزب الجمهوري , كان رجلاً اقتصادياً , اهتم في مجال الاعمال والمال والنفط , للمزيد ينظر : https : // www . encyclopedia . com / humanities / encyclopedias – almanacs – transcripts – and – maps / Nelson– Rockefeller – aldrich.

(90) I bid ,p 295.

(91) Hablade president dialogue Vol.1,Op.Cit, pp 134-135.

(92) Quted in : Habla el president dialogo ,Op.Cit,p14

(93) Quted in : I bid, P.

(94) Manuel Donis Rios , Op Cit , P. 295

(95) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op .cit, P .261.

(96) Ibid P .262.

(97) CIA weekly summary special report Guyana became ،Op , Cit, P.7 .

(98) I bid . P. 7

(99) Jose Rafael Gamero lans , Op . Cit , P. 25

(100) CIA weekly summary special report Guyana became ،op – cit, p.9 .

(101) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op .Cit, P .266-277.

(102) Central Intelligence bulletin Venezuela is becoming increasingly exported with guyana's diplomatic move, 27 February 1970 , cited in:C.I.A ،No -0050 /70, p.4.

(103) I bid, p.4

(104) Judith Ewell , Op.Cit , P. 170

(105) the president's daily brief Venezuela –Guyana , 22 January ,1969 , cited in : C.I.A, No. 19 , p.1

(106) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op Cit , P .272.

(107) Weekly summary fricion continuous between Venezuela and Guyana , , 23 January 1969, No. 0345 /70 cited in : C.I.A,,p:2

(108) I bid P.30.

(109) Memorandum from assistant to the president for nation security affairs kissinger to president Nexon visits of head of state of the Western hemisphere, cited in :F.R.U.S 26 January 1970 p.1

(110) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op Cit , P .272.

(111) I bid . P. 272-273

(112) Central Intelligence bulletin . Venezuela Guyana Caldera has mead A Strong bid For U.S support ,February . 1970, . No .0035.70 . cited in : C.I.A, . P.5

(113) Memorandum From assistant to the President National Security Affairs Kissinger to President Nixon . your appointment With the Venezuelan ministers of mines, cited in : F.R.U.S without a date . P.3.

(114) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op, Cit , P .273-275.

(115) I bid , pp. 275- 276.

(116) Central Intelligence bulletin Venezuela goyana border tolk are reaching their final stages with no signs progress, 7 May 1970, cited in : C.I.A, No. 0109 /70 , , p.3.

(117) Memorandum of meeting, the White House, Venezuela and Guyana fisput, Op, Cit p.3.

(118) Merceds pullido de Briceno , Op, Cit , P.26.

(١١٩)أريك ويليامز: رئيس وزراء ترينداد وتوباغو لفترتين ١٩٥٦ – ١٩٦٢ ثم من ١٩٦٢- ١٩٨١ واعتبر أبو الامة بعد ان قادها الى الحكم الذاتي ثم تحقيق الاستقلال عام ١٩٦٢ ، درس في جامعة أكسفورد وتخصص في التاريخ حتى اصبح مؤرخ مشهور وحصل فية على درجة الدكتوراه , والقى محاضرات في الجامعات الامريكية ، احتفظ بمنصبة حتى وفاته عام ١٩٨١. ينظر:

(120) Harris M.Lentz III,Op Cit ,p;757

(121) Arom Marcus Home , Op, Cit p. 34.

(122) Manuel Donis Rios , Op, Cit , P. 296.

(123) Quted in : Rafael Caldera , habla el president dialogue Vol.1, pp 560-561.

(124) Jocyqueline Breveboy Wagner , The Venzuela - Guyana border distribute : Britain's colonial Legacy in Latin America westview press , London , 1984, P.230

(125) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op, Cit , P .280-285

(126) للتفصيل اكثر في مواد البروتوكول ينظر (I bid , PP 281-288

(127) I bid P. 290.

(128) Jose Rafael Gamero lans ,Op, .Cit , p.27.

(129) Quted in : Manuel donis Ries , Op. Cit . P. 298

(130) I bid, p. 298.

(131) I bid, p. 299.

(132)Quted in : Habla el president dialogo, Vol – 11, Op.Cit,160

(133) Quted in : Ibid ,p.160.

(134) Quted in : I bid , P.161.

(135) I bid , P.161

(136) Quted in : I bid , P.161

(137) I bid , pp .170-185. للمزيد من التفصيل عن مواقف الرئيس كالديرا ضد الانتقادات التي وجهت الى البروتوكول ينظر

(138) Manuel donis Ries , OP. cit . P. 300

(139) Merceds pullido de Briceno , Op cit , P.26

(140) Jose Rafael Gamero lons ,Op, Cit, pp-36 .

(141) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op,C , P .295.

(142) Frandez dez G.Maria Alejandro , Op. Cit , P. 35.

(143) Jose Rafael Gamero lons ,Op Cit, p.32.

(144) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op, Cit , P .301.

(144) I bid . P. 302

(145) Frandez dez G.Maria Alejandro , Op. Cit , P. 35

(١٤٦)كارلوس اندريس بيريز: ١٩٢٢ ٢٠١٠ م ولد في ولاية تاتشيرا عام ١٩٢٢م وفيها أكمل دراسته ليتخرج بعد ذلك من جامعه فنزويلا في اختصاص القانون، انتمي في سن مبكرة في صفوف حزب العمل الديمقراطي حتى أصبح عضوا في مجلس الشيوخ عام ١٩٤٨م، وفي مدة حكم خمينيز ارسل إلى المنفى في كويا وكولومبيا وكوستاريكا قبل العوده الى فنزويلا بعد عام ١٩٥٨م ليصبح وزيرا للداخليه في حكومه الرئيس بيتانكورت حتى عام ١٩٦٣ وظل ناشطا في الحزب واصبح امينه العام منذ عام ١٩٦٨م، وكان زعيما للمعارضه ... ونجا من محاولة اغتيال خلال محاولته انقلابية عام ١٩٩٢ اتهم بالفساد ما دفعه إلى الاستقالة عام ١٩٩٤ ، توفي عام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة الأمريكية ، هاريس م. لينتز، رؤساء الدول والحكومات: موسوعة عالمية لأكثر من ٢٠٠٠ عام. ١٩٤٥-١٩٩٢، روتليدج تايلور، مجموعة فرانسيس، نيويورك، ٢٠١٣، ص: ٨٢٥ .

(147) Frandez dez G.Maria Alejandro , Op. Cit , P. 55

(148) I bid . P. 60

(149) Odeen Ishmael , diplomatic outreach,Vol:2,Op.Cit,p.

(150) I bid , P. 305

(151) Latin America trends Venezuela counting Guyana, 28 May 1975 , cited in : C.I.A, No 0511 / 75 , p.7.

(152) I bid , p.p 7-8 .

(153) Frandez de G.Maria Alejandro , Op. Cit , P. 62 .

(154) I bid , p.64.

(155) Latin America trends Venzuela foreign capital welcomed ,12 November 1975,cited in : C.I.A, No.0535/ 75 p.21.

(156) I bid P.22.

(157) Memorandum from Secret and statvanse to President Carter, cited in : F.R.U.S 1977- 1980 vol xxiv South America Latin America region No.343 25 November 1977, p. 983.

(158) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op Cit , P .310.

(159) : ولد عام ١٩١٨ بغابة وندسور في غيانا وتلقى تعليمه فيها ، سافر الى إنكلترا لاكمال الدراسة وحصل على شهاده في القانون ثم عاد الى بلاده واصبح قاضياً في المحكمة العليا حتى عام ١٩٧٠ ، تولى الرئاسة عام ١٩٨٠ ، توفي عام ٢٠٠٨ . ينظر: ريموند ارثر تشونغ Harris M.Lents III, OP,Cit ,P;351.

(160) Frandez dez G.Maria Alejandro , Op. Cit , P. 79-82

(161) جرى تقديم تسع فرضيات من خلال مفاوضات جرت بين غيانا وفنزويلا عام ١٩٧٧. موعد تقديم الحدود العبرية للمزيد من التفاصيل I bid ,pp 73-75

(162) I bid, P. 82

(١٦٣) جيم جونز : ١٩٣١- ١٩٧٨ مؤسس وزعيم طائفة معبد الشمس ولد في انديانا في الولايات المتحدة ومن أصول ايرلندية وهي طائفة بروتستانتية متطرفة عدد افرادها ٣٠ الف واشتهر لقيادته عملية انتحار جماعي لأفراد الطائفة في تشرين الثاني ١٩٧٨ راح ضحيتها اكثر من ٩٠٠ شخص من بينهم ٢٠٠ طفل عبر تناول سم السيانيد . ينظر: https://share.google/TVKKeh7esdjFgCtJ6

(164) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op cit , P .310

(165) Frandez dez G.Maria Alejandro , Op. Cit , P. 35

(166) ليو ج. ريان

(167) Frandez dez G.Maria Alejandro , Op. Cit , P. 59

(168) Odeen Ishmael , diplomatic outreach , Vol .2 , Op, Cit , P .310

(169) I bid , 312

(170) Security classification military bivouac cuspate atrfied Venezuela, cited in: C.I.A, No.2.10690178 , P.1

(171) Latin America review benzola venezuela - Nicaragua the fomestic embarks, 21 September 1978 ,cited in : C.I.A, No.002/ 78 ,p.1